



TRENDS BAROMETER
تريندز باروميتر



TRENDS GLOBAL
تريندز جلوبال

المؤشر المغربي

"ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا"

العدد (01) - 2026

مكتب المغرب العربي



3	المُلخَص العام
5	المقدمة
5	لماذا مؤشر مغاربي؟
5	خمس دول ... خمسة مسارات
6	المنهجية في سطور
6	الإطار الزمني: من الشهري إلى الفطلي
6	هذا العدد: نقطة الانطلاق «خط الأساس»
7	الجزء الأول: المدخل المنهجي
7	ما الذي يقيسه المؤشر المغاربي؟
9	الأوزان والمبررات
9	صيغة الحساب الكاملة
10	معادلة التطبيق Min-Max
11	الجزء الثاني: المشهد الإقليمي الشامل
11	قراءة الخط الأساسي التأسيسي
12	لوحة القيادة الإقليمية: المحاور الأربعة
12	الأنماط الإقليمية المستخلصة
14	الجزء الثالث: الحالات القطرية المفصلة
14	المغرب: المرتبة الأولى – 63.7
18	الجزائر: المرتبة الثانية – 63.6
22	موريتانيا: المرتبة الثالثة – 59.5
26	تونس: المرتبة الرابعة – 52.8
30	ليبيا: المرتبة الخامسة – 44.8
34	الجزء الرابع: تحليل المحاور الأربعة «القراءة العرضانية»
34	المحور الاقتصادي EPI
43	محور المرونة الاجتماعية SRI
45	محور متانة المؤسسات IRI
49	محور العلاقات الخارجية والبيئية IEIR
51	الجزء الخامس: مصفوفة العلاقات البيئية المغاربية
51	تحليل المصفوفة: الثنائيات العشر
54	الجزء السادس: التوقعات المستقبلية
54	السيناريوهات الاستشرافية للفصل الثاني 2026
54	تنبيه منهجي: التوقعات ليست تنبؤات
55	الخاتمة
56	الملحق المنهجي
56	الملحق الأول: معاملات التطبيق لكل متغير
57	الملحق الثاني: حدود العدد

الملخص العام

المؤشر المغربي هو إطار بحثي جامع، يتكون من مؤشرات موضوعاتية عدة تقيس، بشكل مقارن، عناصر بناء التكامل في الدول المغربية الخمس، ويصدر كل مؤشر موضوعاتي في تقرير مستقل لرصد موقع كل بلد مغربي داخل منظومة التفاعلات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والبيئية. ويقدم هذا العدد التأسيسي من المؤشر المغربي – العدد الأول 2026 أداة تحليلية مقارنة لقياس قدرة دول المغرب العربي الخمس على الصمود والتكيف، في مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والخارجية. وهو لا يتعامل مع المنطقة بوصفها كتلة متجانسة، بل باعتبارها فضاءً إقليمياً، تتقاطع داخله موارد معتبرة، مع اختلالات بنيوية عميقة.

ويعتمد المؤشر على أربعة محاور رئيسية: هي الأداء الاقتصادي بوزن 30%، والمرونة الاجتماعية بوزن 25%، ومتانة المؤسسات بوزن 25%، والعلاقات الخارجية والبيئية بوزن 20%. كما يستند إلى 21 متغيراً كمياً ونوعياً، تُطَبَّع على مقياس من 0 إلى 100، قبل دمجها في درجات قطرية وإقليمية.

وتُظهر النتائج أن المتوسط الإقليمي يبلغ 59.4%، أي ضمن نطاق الأداء المتوسط. ويتصدر المغرب الترتيب بـ 63.7%، تليه الجزائر بـ 63.6%، ثم موريتانيا بـ 59.5%، فتونس بـ 52.8%. بينما تأتي ليبيا في النطاق الضعيف بـ 44.8%. غير أن هذه النتائج لا تقدم حكماً نهائياً، بل تؤسس لخط أساس ستُقاس عليه التحولات في الأعداد المقبلة.

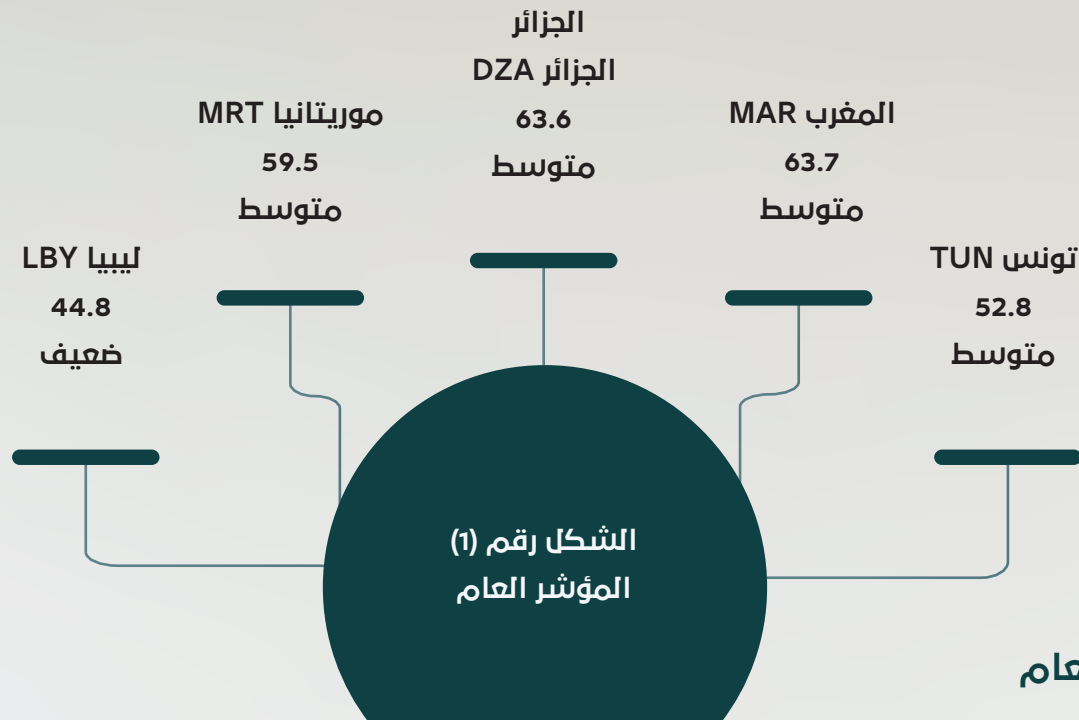
كما تكشف القراءة القطرية عن تباين واضح في مصادر القوة: فالمغرب يتقدم أساساً عبر رصيده المؤسسي والدبلوماسي، والجزائر عبر متانتها الاقتصادية والاجتماعية، وموريتانيا عبر موقعها الجيوسياسي رغم هشاشتها التنموية، وتونس عبر مرونتها الاجتماعية مقابل مأزق اقتصادي ضاغط، أما ليبيا فتجسد المفارقة الأشد بين وفرة الموارد وضعف المؤسسات.

وتخلص النتائج إلى أن العائق الأكبر أمام التحول المغربي لا يكمن في ندرة الموارد، بل في ضعف تحويلها إلى قدرة إقليمية جماعية. لذلك يوصي التقرير بمتابعة ثلاثة مؤشرات حرجية في العدد المقبل: احتياطات تونس النقدية، والدَّيْن العام الليبي، وبطالة الشباب، بوصفها ضغطاً اجتماعياً مشتركاً عابراً للدول.

وينبغي عدم إغفال تداعيات الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، وعدوان هذه الأخيرة على جيرانها في منطقة الخليج منذ نهاية فبراير 2026، وما تبعها من إغلاق مضيق هرمز مطلع مارس، من صدمة عرضية ضربت الاقتصاد العالمي عبر سوق الطاقة، وكان لها أثر غير متماثل في الفضاء المغربي؛ إذ فصلت بشكل حاد بين الاقتصادات المُصدِّرة للطاقة (الجزائر وليبيا)، والاقتصادات المستوردة لها (المغرب وتونس وموريتانيا)، جراء ارتفاع أسعار النفط إلى ما يتجاوز 120 دولاراً للبرميل، مع موجة تضخمية ومخاوف من الركود التضخمي في أوروبا، وهي الشريك التجاري الأول لها، والذي ستكون له -بدون شك- انعكاسات متباينة على كل بلد من هذه البلدان. ويتعين على العدد اللاحق أن يرصد مختلف المتغيرات التي تطرأ في حينه.

الجدول رقم (1) المؤشر العام

المؤشر الإجمالي	الجزائر DZA	المغرب MAR	تونس TUN	ليبيا LBY	موريتانيا MRT
59.4	63.6	63.7	52.8	44.8	59.5
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	ضعيف	متوسط



الشكل رقم (1) المؤشر العام

التقرير التحليلي المفصل

المقدمة

لماذا مؤشر مغاربي؟

1

ونلاحظ أن المؤشر المغاربي (MI) لم ينطلق من سؤال: «كيف تبدو هذه الدول على خريطة العالم؟»، بل من سؤال: «كيف تصمد في مواجهة ضغوطها الخاصة؟»: تلك الضغوط المتمثلة في ارتفاع أسعار الغذاء ومتطلبات التكيف مع الضغط الديمغرافي والقدرة على امتصاص الصدمات الأمنية على الحدود. هذا هو السؤال الذي يطرحه الواقع المغاربي يوميًا، وهو ما يحاول المؤشر المغاربي قياسه بمنهجية مؤثقة وشفافة.

تحتاج المنطقة المغاربية إلى مؤشر "خاص" يُستخدم بوصفه أداة علمية لقياس واقعها المتفرد كما هو. وهناك مؤشرات دولية كبرى معروفة، مثل مؤشر التحول برتلسمان (BTI)، ومؤشر الدول الهشة (FSI)، ومؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU). وكلها تُنتج قراءات مفيدة، إلا أنها مُصمَّمة من خارج المنطقة، ومن ثَمَّ فهي تقيس الامتثال لمعايير مرجعية وضعتها مؤسسات غربية بمنطقها الخاص، ما يعني أن نقاط القوة الإقليمية الخاصة كثيرًا ما تبدو ضعيفة في هذه المقاييس، وتختفي مكامن الهشاشة الفعلية خلف متوسطات مُضَلَّلة.

خمس دول خمسة مسارات

2

لكل دولة بالطبع وضعيتها الخاصة داخل المؤشر، فالمغرب يتوفر على أهم شبكة دبلوماسية في المنطقة، والجزائر تمتلك أكبر احتياطيات اقتصادية، وتونس ورثت أرسخ تقليد مؤسسي، وليبيا تعيش التناقض الصريح بين الثروة والاضطراب، في حين تشغل موريتانيا الموقع الجيواستراتيجي الأكثر تشابكًا في المنطقة، وهي جسر لا بديل عنه بين المنطقة المغربية وغرب أفريقيا. لذلك، إذا كانت قراءة كل دولة منفردة أمرًا ضروريًا، فإن صورتها لا تكتمل إلا حين تُقرأ في مرآة جيرانها.

يغطي المؤشر الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، التي يبلغ عدد سكانها مئة وثمانية ملايين نسمة، وتمتد سواحلها على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وعمقها الأفريقي يصل إلى الساحل ومالي والنيجر. ورغم كل هذا الثقل الجغرافي والديمغرافي فإنه لا يتحول تلقائيًا إلى قوة إقليمية وازنة لأسباب عدة، يحاول المؤشر الوقوف عندها.

كل محور يتفرّع إلى متغيرات خام تُطَبَّع على مقياس 0-100 بمعادلة Min-Max، وتُدمَج بأوزانها لتُنتِج درجةً محوريةً واحدة. ثم تُدمَج المحاور الأربعة بأوزانها لتُنتِج المؤشر القطري لكل دولة، ثم تُدمَج الدول الخمس بأوزانها السكانية والاقتصادية لتُنتِج المؤشر الإقليمي الإجمالي.

يرتكز المؤشر المغربي على أربعة محاور موزونة. تتناول الاستقرار من زوايا متكاملة. فالأداء الاقتصادي يمثل (30%)؛ إذ يُثبت التاريخ المغربي أن الضغط المعيشي هو المحرك الأول للاضطرابات. والمرونة الاجتماعية تمثل (25%)؛ لأن النسيج الاجتماعي هو الشبكة الأمنية الأولى حين تخفق السياسات. ومثانة المؤسسات تمثل (25%) بوصفها الكاشف الأمين عن قدرة الدولة على الصمود والتجدد. وأخيرًا تمثل العلاقات الخارجية والبيئية (20%)، وهي المحور الذي يُمَيِّز هذا المؤشر: مصفوفة العلاقات البيئية 5×5 المُحدّثة فصليًا باستطلاع الخبراء.

صُمِّم المؤشر المغربي لحساب فترة دورية فصلية (ربع سنوية). هذا الاختيار يعكس ضرورة التوازن بين المواكبة والدقة. فبعض المتغيرات المؤسسية والاجتماعية لا تتغير بالمنطق الشهري، والإفراط في تحديثها يُوهِم بتقلّبات لا أساس لها، في حين إن التحديث الفصلي يُحافظ على معنى كل نقطة تغيير.

ما هو مؤكد حتى الآن هو أن المنطقة تعمل بموارد تفوق ما تُنتِجه، فالإمكانيات الجيوستراتيجية والسكانية والطبيعية تُشير إلى نطاق «جيد جدًا» (65 - 79) بوصفه هدفًا قابلاً للبلوغ في أفق خمس سنوات، لكنه مشروطٌ بمعالجة عُقدتين بنيويتين: ضعف المحور المؤسسي الإقليمي (متوسط 45.0)، وتطبيع العلاقات البيئية التي تُعطل كل تكامل جماعي.

العدد الأول لا يُقَيِّم، بل يُحدِّد الموقع. 59.4 هو خط الأساس الذي سُنُقاس منه كل حركة في الأرباع القادمة، فلا قيمة لرقم بمعزل عن سياقه الزمني. «جيد» و«سيئ» هما حُكْمان نسبيان لا يتضحان إلّا بالمقارنة، سواءً مع الماضي أو مع الآخرين أو مع المستهدف. لهذا السبب فإن الحُكْم الحقيقي على المؤشر المغربي لن يصدر قبل العدد الثاني، حين تكشف دلتا التغير (Δ): هل الاتجاه صاعدٌ أم هابطٌ؟ وأي محور يتحرك في أي اتجاه؟

ما الذي يقيسه المؤشر المغاربي؟

المؤشر المغاربي (MI) ليس مجرد مقياس للأداء الاقتصادي، بل أداة تحليلية متعددة الأبعاد "تقيس قدرة الدولة على الصمود والتكيف في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية". ويرتكز هذا المؤشر على أربعة محاور متكاملة، لا يفهم أي منها بمعزل عن المحاور الأخرى.

الجدول رقم (2) ما الذي يقيسه المؤشر؟

الطبقة	المستوى	المحتوى	المخرج
1	المتغيرات الخام	21 مؤشرًا كميًا ونوعيًا	قيم مطبوعة 0-100
2	المحاور الفرعية	متوسط موزون للمتغيرات	درجة / 0 - 100 محور / دولة
3	المؤشر القطري	دمج المحاور الأربعة	درجة / 0 - 100 لكل دولة
4	المؤشر الإجمالي	متوسط موزون للدول الخمس	درجة / 0 - 100 للمنطقة

الجدول رقم (2) ما الذي يقيسه المؤشر؟

المحور	الوزن	المبرر العلمي
الأداء الاقتصادي (EPI)	30%	التاريخ المغربي يثبت أن الضغط الاقتصادي-المعيشي هو المحرك الأول للاضطرابات (2011 , 2019 , 2021) .
المرونة الاجتماعية (SRI)	25%	النسيج الاجتماعي هو الشبكة الأمنية الأولى، وتماسكه يمتص الضغوط الاقتصادية ويؤخر تحولها إلى اضطراب.
متانة المؤسسات (IRI)	25%	«قياس» كيف تعمل المؤسسات «لا» من يحكم كبدل منهجي مقبول دبلوماسياً عن المحور السياسي الصريح.
العلاقات الخارجية والبيئية (IEIR)	20%	الجديد المُمَيِّز للمؤشر هو مصفوفة العلاقات البيئية 5×5، ولا نظير لها في أي مؤشر دولي.

الجدول رقم (3) صيغة الحساب الكاملة

المؤشر القطري لكل دولة:

$$MI_{Country} = (EPI \times 0.30) + (SRI \times 0.25) + (IRI \times 0.25) + (IEIR \times 0.20)$$

المؤشر الإجمالي للمنطقة:

$$MI_{Total} = (MAR \times 0.28) + (DZA \times 0.35) + (TUN \times 0.12) + (LBY \times 0.13) + (MRT \times 0.12) = 59.4$$

الأوزان القطرية مشتقة من المتوسط المبسط بين حصة GDP والحجم السكاني (2020 – 2024)، مع مراجعة كل سنتين.

معادلة التطبيع Min-Max

تحول جميع المتغيرات الخام إلى مقياس 0-100 عبر معادلتَي التطبيع الآتيتين، وفق اتجاه المتغير:

متغير إيجابي: (▲)

$$\text{Score} = (X - \text{Min}) \div (\text{Max} - \text{Min}) \times 100$$

متغير سلبي: (▼)

$$\text{Score} = (\text{Max} - X) \div (\text{Max} - \text{Min}) \times 100$$

ملاحظة منهجية -
قيم WGI
في هذا العدد

القيم المدخلة لمتغيري فعالية الخدمات العامة وسيادة القانون (WGI) هي رتب مئوية (0-100) (لا الدرجات الخام -2.5) إلى (+2.5)، هذا يجعل معادلة التطبيع تعطيها 100 لجميع الدول في الورقة المحوسبة. لمعالجة هذا، وُظِّفَت قيم الرتبة المئوية مباشرة كدرجات في محور متانة المؤسسات، وهو نهج قابل للدفاع، وينتج نتائج أكثر تمييزاً. وسيتم معالجة هذه النقطة رسمياً في المراجعة المنهجية القادمة.

ملاحظة:

الملحق المنهجي الأول يوضح المعادلات الكاملة لتطبيع كل المتغيرات والقيم الإقليمية لهذا العدد

الجزء الثاني:

المشهد الإقليمي الشامل

الجدول رقم (4) المشهد الإقليمي

المتوسط الإقليمي	أعلى دولة	أدنى دولة	الفجوة	دول "ضعيفة"
59.4	63.7	44.8	18.9	1
متوسط - خط الأساس	المغرب Mar	ليبيا ⚠ LBY	نقطة بين الأعلى والأدنى	ليبيا فقط الباقي متوسط

قراءة الخط الأساسي التأسيسي

يسجل المؤشر المغربي الإجمالي 59.4 % في منتصف نطاق المتوسط «(50-64) هذا ليس تقييماً للإخفاق ولا للنجاح، بل هو المنطلق الذي ستقرأ قيمته الحقيقية في العدد الثاني عند حساب الدلتا «(Δ).

أربع دول من خمس تقع في النطاق المتوسط (50-64)، وليبيا وحدها في النطاق الضعيف «(35-49) هذا التجمع ليس مؤشراً على التجانس، بل يعكس أن نقاط القوة والضعف موزعة بأنماط متباينة جذرياً بين الدول. »

الفجوة (18.9) نقطة بين المغرب وليبيا كبيرة لمنطقة تشهد التكامل الإقليمي، وهي تكشف التناقض البنيوي الأعماق: فالجزائر تمتلك أعلى ثروة لكن أقل دبلوماسية، وليبيا تمتلك أعلى احتياطات لكن أدنى مؤسسات.

لوحة القيادة الإقليمية: المحاور الأربعة

الأنماط الإقليمية المستخلصة

يمكن استخلاص أربعة أنماط للمتغيرات المغربية. النمط الأول ثنائية القوة والهشاشة: المغرب والجزائر يتصدران، لكن لأسباب مختلفة جذرياً، فالمغرب يقود مؤسسياً ودبلوماسياً، والجزائر تقود اقتصادياً واجتماعياً. ولا توجد دولة تتصدر في جميع المحاور، وهذا في حد ذاته دليل على شفافية المنهجية.

النمط الثاني التقارب الاجتماعي غير المتوقع: فهناك أربع دول باستثناء موريتانيا) تتراوح في المحور الاجتماعي بين 66.5 و71.4)، ما يُظهر رصيداً اجتماعياً مشتركاً يتجاوز الانقسامات السياسية. هذا الرصيد هو الحائل الوحيد أمام تحول التوترات الاقتصادية إلى اضطرابات مجتمعية.

النمط الثالث العقدة المؤسسية: المتوسط الإقليمي لمحور المؤسسات (45.0) هو الأدنى بين المحاور الأربعة، فهناك ثلاث دول [ليبيا (28.4)، موريتانيا (25.7)، والجزائر (53.8)] وهي أدنى من المغرب وتونس (في وضع مؤسسي يستوجب الانتباه).

النمط الرابع المأزق الخارجي المشترك: متوسط محور العلاقات الخارجية (53.1) يعكس فشلاً جماعياً في تحويل الاستحقاقات الجغرافية والسكانية المغربية إلى ثقل دبلوماسي فعلي. وتتحمل الأزمة المغربية-الجزائرية مسؤولية هذا الفشل.

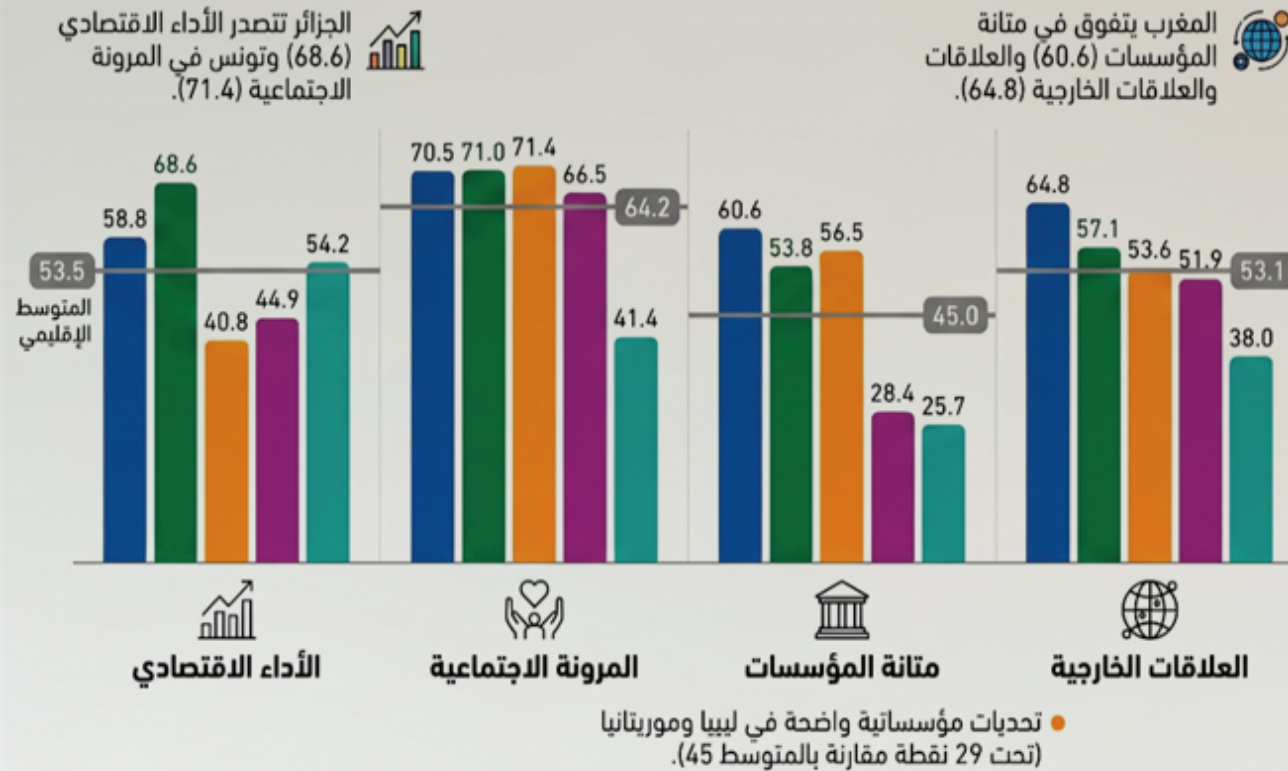
الجزائر	المغرب	موريتانيا	ليبيا	تونس	
68.6	58.8	54.2	44.9	40.8	الأداء الاقتصادي (EPI) - 30%
71.0	70.5	41.4	66.5	71.4	المرونة الاجتماعية (SRI) - 25%
53.8	60.6	25.7	28.4	56.5	متانة المؤسسات (IRI) - 25%
51.9	64.8	متوسط/مرتفع	38.0	53.6	العلاقات الخارجية (IEIR) - 20%

تكشف اللوحة تفوق الجزائر اقتصادياً، مقابل هيمنة المغرب مؤسسياً ودبلوماسياً، بينما تظهر تونس مرونة اجتماعية استثنائية رغم هشاشة اقتصادها.

الشكل رقم (2) لوحة القيادة الإقليمية لمقارنة الأداء الهيكلي للدول

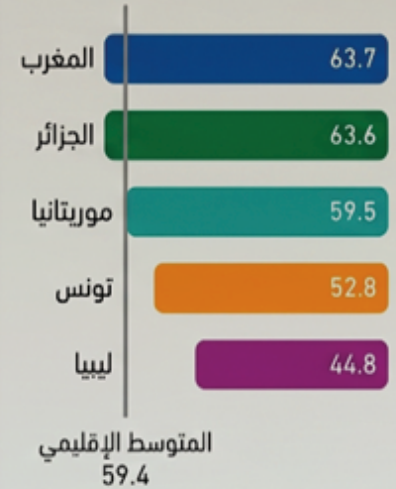
تحليل إحصائي لأداء خمس دول مغربية عبر أربعة أبعاد اقتصادية، اجتماعية، مؤسسية، وعلاقات خارجية، وصولاً إلى المؤشر القطري العام.

تحليل الأداء حسب المحاور الرئيسية



المؤشر القطري العام (الترتيب النهائي)

● تقارب كبير في الصدارة بين المغرب (63.7) والجزائر (63.6).



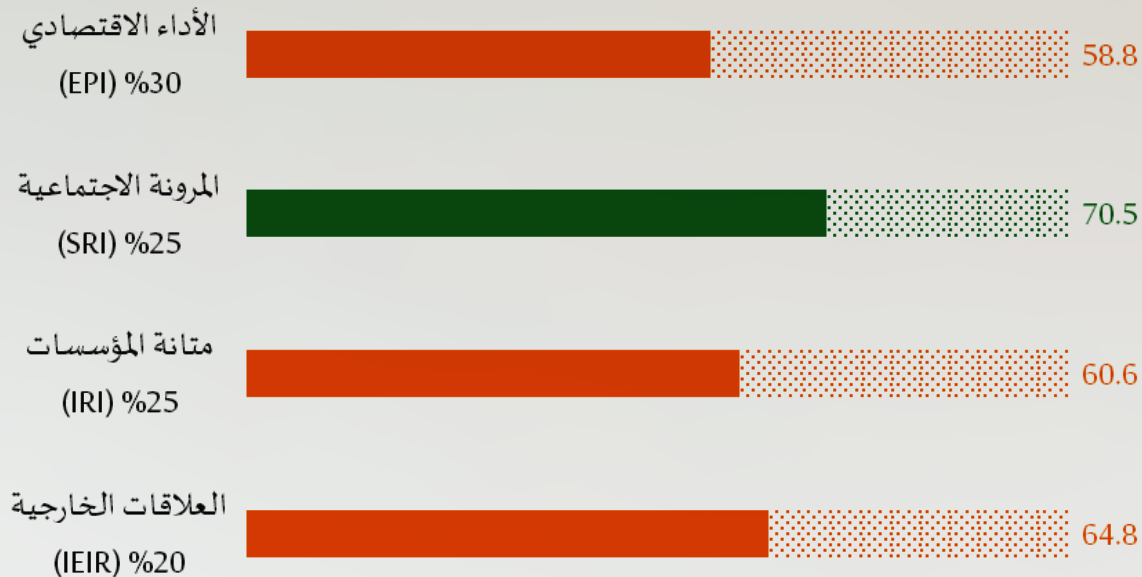
● موريتانيا تتفوق على تونس وليبيا في المؤشر الإجمالي (59.5).

الشكل رقم (3) مؤشر أداء دول المغرب العربي

تقدم هذه الصور قراءة تحليلية عميقة لكل دولة عبر 21 متغيرًا خامًا، مع تفسير الدرجات المطبقة وربطها بالسياق الوطني (الترتيب: حسب المرتبة الإجمالية).

المغرب MAR
المرتبة 1 إقليميًا متوسط

63.7
100/



الجدول رقم (5) ملخص المحاور الأربعة

الجدول رقم (8) المتغيرات الخام والدرجات المطبقة

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
التضخم (CPI%)	1.3%	91.3	الأدنى إقليمياً - استقرار أسعار استثنائي
الاحتياطي الصرفي	43 مليار \$	42.1	متوسط - أدنى من الجزائر وليبيا
الحساب الجاري (GDP %)	-2.0%	45.5	عجز معتدل قابل للإدارة
الدين العام (GDP %)	68.0%	68.3	نطاق المراقبة - استدامة مشروطة بالنمو
بطالة الشباب 15 - 24	35.8%	48.0	تحد هيكلي - ضغط اجتماعي متراكم
الضغط الديمغرافي	29.4%	37.3	ضغط معتدل - فرصة ديمغرافية إذا وُظِّفَت
الأمن الغذائي (GFSI)	100 / 55.2	63.0	ثالث إقليمياً - متوسط مقبول
النزوح والهجرة	100/8 ألف	99.5	أدنى تدفق نزوح إقليمي - استقرار داخلي
جودة الخدمات (HDI)	0.710	47.3	ثالث إقليمياً - مسيرة تنموية منتظمة
التوتر المجتمعي	0.1 حدث	99.9	نقطة استثنائية - من أهدأ البيئات المجتمعية
ثقة المواطن (%)	57%	78.3	الأعلى إقليمياً - رأس مال ثقة نادر

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
فعالية الخدمات (WGI)	المرتبة 49	60.6*	* متوسط IRI مركب (انظر الملاحظة ¹)
سيادة القانون (WGI)	المرتبة 46	-	متضمن في IRI
الشفافية المالية (CPI)	39 / 100	59.1	مستوى محدود - فوق المتوسط المغربي
مؤشر السلام (GPI)	2.076	88.3	الثالث إقليمياً - مستوى سلام جيد
المصفوفة البيئية (متوسط)	0.25 / 5	55.0	مثقل بأزمة توتر العلاقات مع الجزائر (-4)
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي	8 / 10	77.8	الأعلى إقليمياً - شراكة استراتيجية راسخة
العلاقات مع القوى الكبرى	6 / 10	55.6	توازن بين القوى - نموذج براغماتي
العلاقات الأفريقية	7 / 10	66.7	حضور أفريقي متميز - محورية قارية
الانفتاح الدبلوماسي	8 / 10	77.8	الأعلى إقليمياً - نشاط دبلوماسي استثنائي

القراءة التحليلية

نقاط القوة الاستراتيجية

يرسخ المغرب تفوقه المؤسسي والدبلوماسي بمؤشرات استثنائية: أدنى تضخم إقليمياً (1.3%)، أعلى علاقات أوروبية (8/10)، أعلى انفتاح دبلوماسي (8/10)، وأعلى ثقة مواطنية (57%). هذا التنوع في نقاط القوة يعطيه قدرة على الصمود أمام الصدمات الأحادية البعد - هبوط أسعار الفوسفات لا يخل بكل شيء، كما حدث مع دول الربيع النفطي.

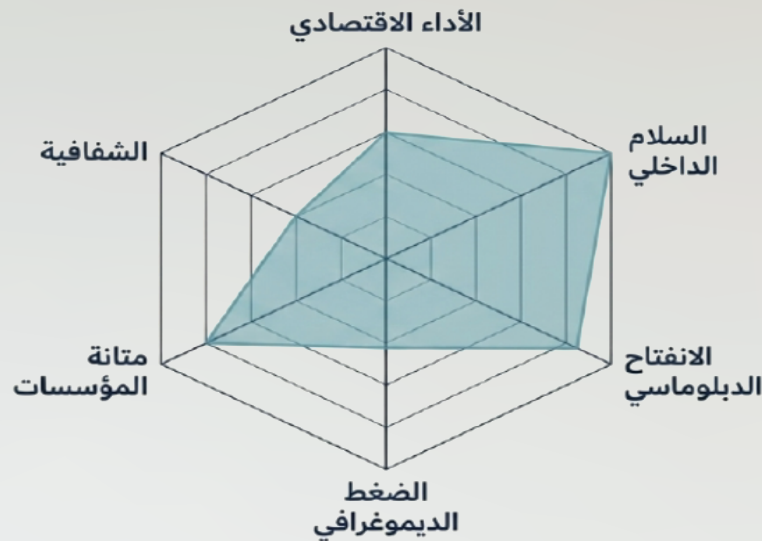
الضعف البنيوي الرئيسي

يكنم الضعف البنيوي في ثلاثة متغيرات: بطالة الشباب (35.8%) التي تلقي بظلالها على المرونة الاجتماعية، وشُحّ الاحتياطيات (43 مليار دولار)، قياساً إلى حجم الاقتصاد والتبعية للاستيراد. فضلاً عن الأزمة الجزائية التي تكلفه نقاطاً ثمينة في المصفوفة البنية وتقلص فرص التكامل الإقليمي.

الضعف البنيوي الرئيسي

هل يستطيع المغرب تحويل مكانته الدبلوماسية و انفتاحه الأوروبي-الأفريقي إلى نمو اقتصادي يعالج بطالة الشباب هيكلياً؟ ونموذج الإنماء الجهوي واستراتيجية جنوب-جنوب هل تكفيان؟ إجابات ستتكشف في الأعداد القادمة من خلال ارتفاع دلتا المحور الاقتصادي: Δ -EPI.

المغرب (المرتبة 1 - 63.7) | الصلابة الدبلوماسية أمام التحدي الهيكلي



- بطالة الشباب (35.8% - تحدّي هيكلي)
- شحّ الاحتياطيات (43 مليار دولار)
- تضخم استثنائي (1.3%)
- شراكة أوروبية راسخة (8/10)
- رأسمال ثقة نادر (57%)

الشكل رقم (4) إنفوغراف الأداء المغربي في المؤشر

الجزائر DZA
المرتبة 2 إقليميًا متوسط

63.6
100/

الأداء الاقتصادي %(EPI) 30		68.6
المرونة الاجتماعية %(SRI) 25		71
متانة المؤسسات %(IRI) 25		53.8
العلاقات الخارجية %(IEIR) 20		51.9

الجدول رقم (5) ملخص المحاور الأربعة

الجدول رقم (7) المتغيرات الخام والدرجات المطبوعة

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
التضخم (CPI%)	2.7%	82.0	ثاني إقليمياً - انضباط نسبي في الأسعار
الاحتياطي الصرفي	68 مليار \$	67.5	الأعلى وسط المنطقة (باستثناء ليبيا)
الحساب الجاري (GDP %)	-1.5%	47.7	عجز خفيف - محمل بمخاطر هبوط النفط
الدين العام (GDP %)	53.9%	80.1	أفضل مستوى مؤسسي للدين إقليمياً
بطالة الشباب 15-24	29.4%	64.0	تحسن نسبي - ثاني بعد موريتانيا
الضغط الديمغرافي	31.2%	25.3	ضغط ديمغرافي مرتفع - تحذّر للتشغيل
الأمن الغذائي (GFSI)	58.8 / 100	72.0	الأعلى إقليمياً - ثمرة للدعم الحكومي
النزوح والهجرة	17 / 100 ألف	98.9	منخفض - استقرار داخلي محافظ عليه
جودة الخدمات (HDI)	0.763	56.9	الأعلى إقليمياً - مثمر للاستثمار الاجتماعي
التوتر المجتمعي	0.2 حدث	99.8	مستوى هادئ - نسبياً
ثقة المواطن (%)	54%	73.3	مستوى ثقة مرتفع رغم القيود السياسية

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
فعالية الخدمات (WGI)	المرتبة 33	53.8*	* متوسط IRI - يعكس محدودية الحوكمة
سيادة القانون (WGI)	المرتبة 28	-	متضمن في IRI
الشفافية المالية (CPI)	34 / 100	47.7	مستوى ضعيف - إشكالية حوكمية مزمنة
مؤشر السلام (GPI)	2.138	85.1	مستوى سلام جيد رغم المخاوف الحدودية
المصفوفة البيئية (متوسط)	5 / 0.5	60.0	يعكس العزلة المغربية وانفتاحاً تونسياً (+3)
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي	5 / 10	44.4	علاقة براغماتية - تقتصر على الطاقة والهجرة
العلاقات مع القوى الكبرى	5.5 / 10	50.0	تنويع استراتيجي - روسيا والصين حضور متنام
العلاقات الأفريقية	6 / 10	55.6	حضور أفريقي معتدل - دون طموحات قيادية
الانفتاح الدبلوماسي	5 / 10	44.4	انكفاء نسبي - يكلف نقاطاً في المحور الخارجي

القراءة التحليلية

نقاط القوة الاستراتيجية

تتميز الجزائر على المحور الاقتصادي بلا منازع: أعلى احتياطات صرف فعلية (68 مليار دولار)، أفضل نسبة دين عام (53.9%) ، وأعلى أمن غذائي (58.8%)، وأعلى مستوى تنمية بشرية (HDI: 0.763). هذه المتانة الاقتصادية توفر هامش مناورة استثنائياً أمام الصدمات. بطالة الشباب (29.4%) هي الأدنى بين دول المغرب الكبير الثلاث.

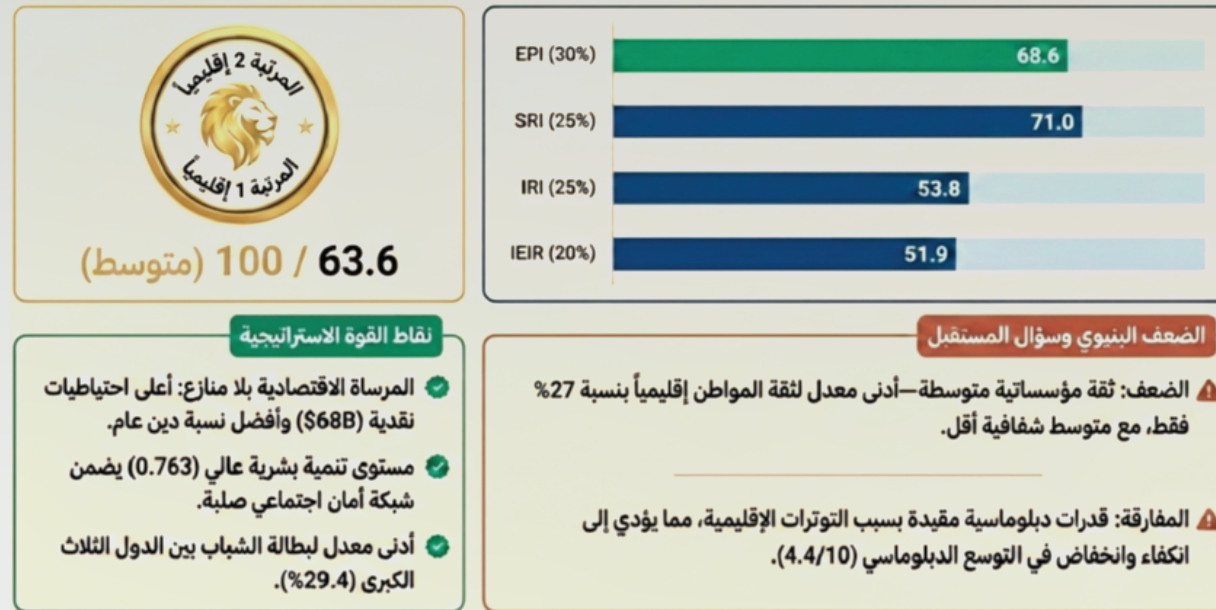
المآزق الدبلوماسي

المحور الخارجي (51.9) يقف عائقاً أمام تحويل الثقل الاقتصادي إلى نفوذ إقليمي: علاقات أوروبية مقتصرة على الطاقة والهجرة (5/10)، انكفاءً دبلوماسي (5/10)، وخلاف مع المغرب يعطل التكامل المغاربي (4-). الشفافية المالية (CPI: 34) تُضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

قيد الربيع والمرحلة الانتقالية

السؤال الجوهرى للجزائر: متى؟ وكيف يتم التحول من نموذج الربيع النفطى إلى اقتصاد متنوع؟ أسعار النفط الحالية توفر هامشاً، لكن ساعة الإصلاح الهيكلي لا تنتظر. غياب البيانات الدقيقة في بعض المتغيرات (E) يضاف إلى المخاوف.

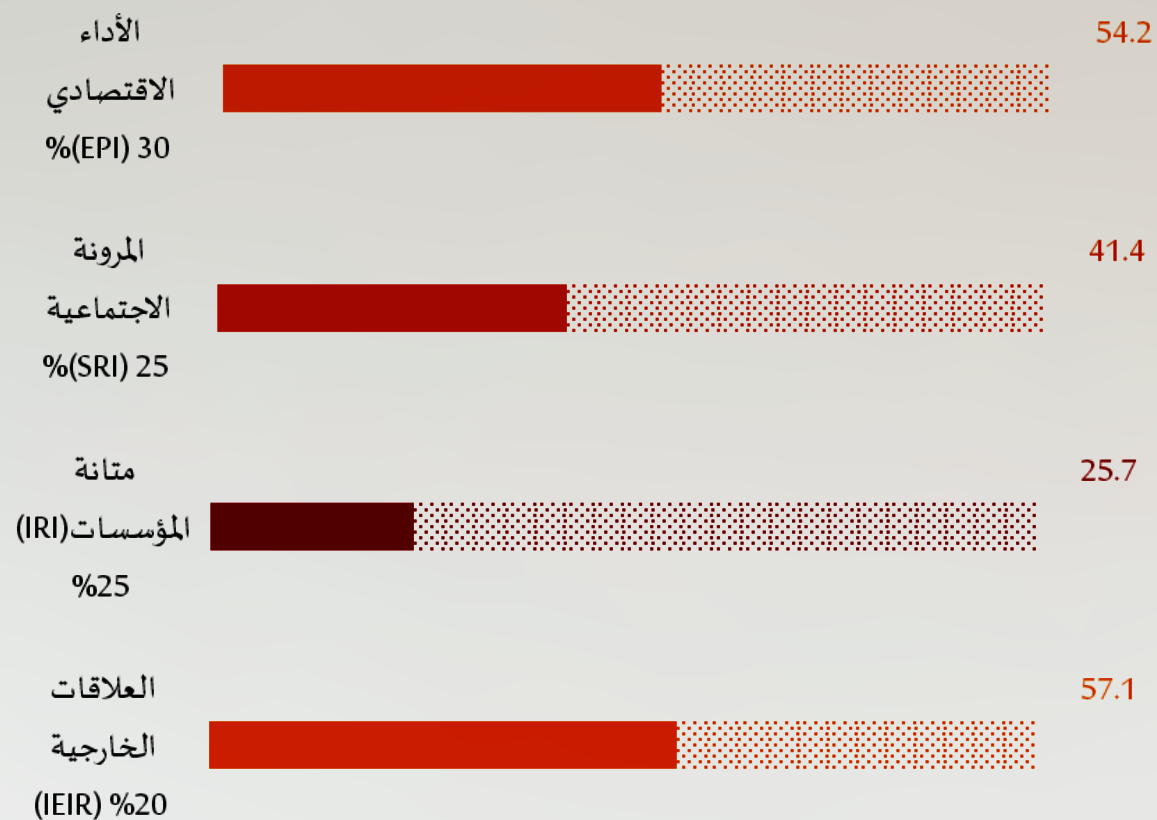
الجزائر: القوة الاقتصادية والبشرية



الشكل رقم (6) إنفوغراف الأداء الجزائري في المؤشر

موريتانيا MRT
المرتبة 3 إقليميًا متوسط

59.5
100/



الجدول رقم (8) ملخص المحاور الأربعة

الجدول رقم (9) المتغيرات الخام والدرجات المطبوعة

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
التضخم (CPI%)	4.4%	70.7	مستوى معتدل - في خانة المقبول اقتصادياً
الاحتياطي الصرفي	1.95 مليار \$	0.46	الأدنى إقليمياً - هامش مناورة محدود جداً
الحساب الجاري (GDP %)	-5.8%	28.2	الأكبر إقليمياً - اعتماد كبير على التمويل الخارجي
الدين العام (GDP %)	42.3%	89.8	الأفضل في المنطقة - هامش مالي محلي متاح
بطالة الشباب (بين 14 - 25 سنة)	23.2%	79.5	الأدنى إقليمياً - سوق عمل أقل ضغطاً نسبياً
الضغط الديمغرافي	35.3%	0.0	الأعلى إقليمياً - يبلغ الحد المرجعي الأقصى
الأمن الغذائي (GFSI)	38.4 / 100	21.0	الأدنى إقليمياً - هشاشة غذائية خطيرة
النزوح والهجرة	100 / 255 ألف	83.0	الأعلى إقليمياً - أزمة ساحلية وتداعيات مالية
جودة الخدمات (HDI)	0.556	19.3	الأدنى إقليمياً - فجوة تنمية عميقة
التوتر المجتمعي	0.4 حدث	99.6	منخفض رسمياً - التوترات العرقية كامنة
ثقة المواطن (%)	27%	28.3	الأدنى إقليمياً - أزمة ثقة مؤسسية حادة
فعالية الخدمات (WGI)	المرتبة 22	*25.7	* متوسط IRI - هشاشة حوكمية بنيوية
سيادة القانون (WGI)	المرتبة 18	-	متضمن في IRI

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
الشفافية المالية (CPI)	13 / 100	0.0	أدنى حد مرجعي - درجة صفر في التطبيق
مؤشر السلام (GPI)	2.313	76.3	مستوى مقبول - يعكس الاستقرار السياسي الهش
المصفوفة البيئية (متوسط)	2.0 / 5	70.0	الأعلى إقليمياً - الدولة الجسر بامتياز
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي	5 / 10	44.4	معتدل - الشراكة في إطار برامج التنمية
العلاقات مع القوى الكبرى	5 / 10	44.4	تنويع حذر - تجنب التبعية لأطراف بعينها
العلاقات الأفريقية	7 / 10	66.7	الأعلى مع المغرب - ميزة استراتيجية قارية
الانفتاح الدبلوماسي	6 / 10	55.6	نشاط دبلوماسي فوق المتوسط الإقليمي

القراءة التحليلية

نقاط القوة الصامتة

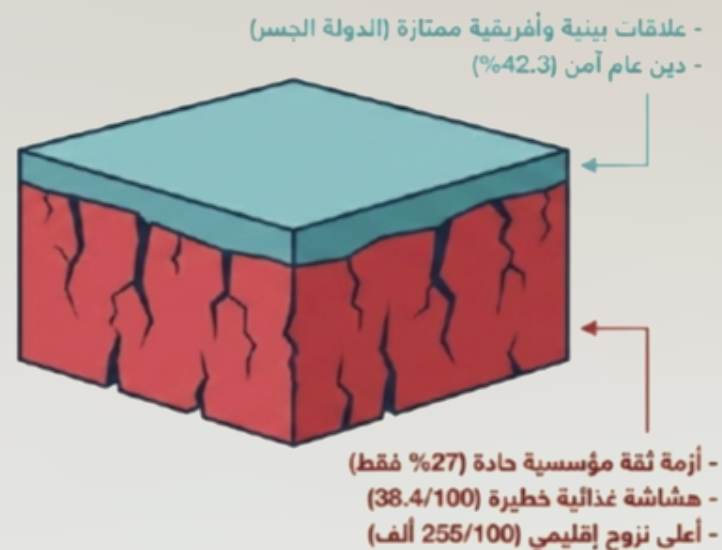
تفاجئ موريتانيا بمؤشرات إيجابية غير متوقعة: أدنى دين عام (42.3%) ، وأدنى بطالة شبابية (23.2%) ، و أفضل علاقات بينية (2+) متوسط ، وأعلى علاقات أفريقية بعد المغرب (10/7) ، والانفتاح الدبلوماسي (6/10) ومتوسط بيئي إقليمي (1.25+) يضعان موريتانيا في موقع «الدولة الجسر الفريد».

الأزمة الإنسانية والتنمية

يخفي الإجمالي (59.5) أزمة إنسانية حادة: أدنى أمن غذائي (38.4/100) ، وأدنى HDI (0.556) ، وأعلى نزوح داخلي (100/255) ألف ، وأدنى ثقة مواطنة (27%) وهي إشارة خطيرة تعكس انفصلاً بين المواطن والدولة. الضغط الديمغرافي (35.3%) بلغ حده التحذيري.

معضلة موريتانيا هي الأكثر حدة إقليمياً: موقع جيوسياسي، وعلاقات دبلوماسية واعدة، في مواجهة هشاشة إنسانية وحوكمة متعثرة. مؤشر الشفافية- (13/100) الأدنى مغاربياً والتاسع والعشرون أفريقيًا- وهو أبرز تحدٍّ يواجه تحقيق الإمكانيات الاستراتيجية.

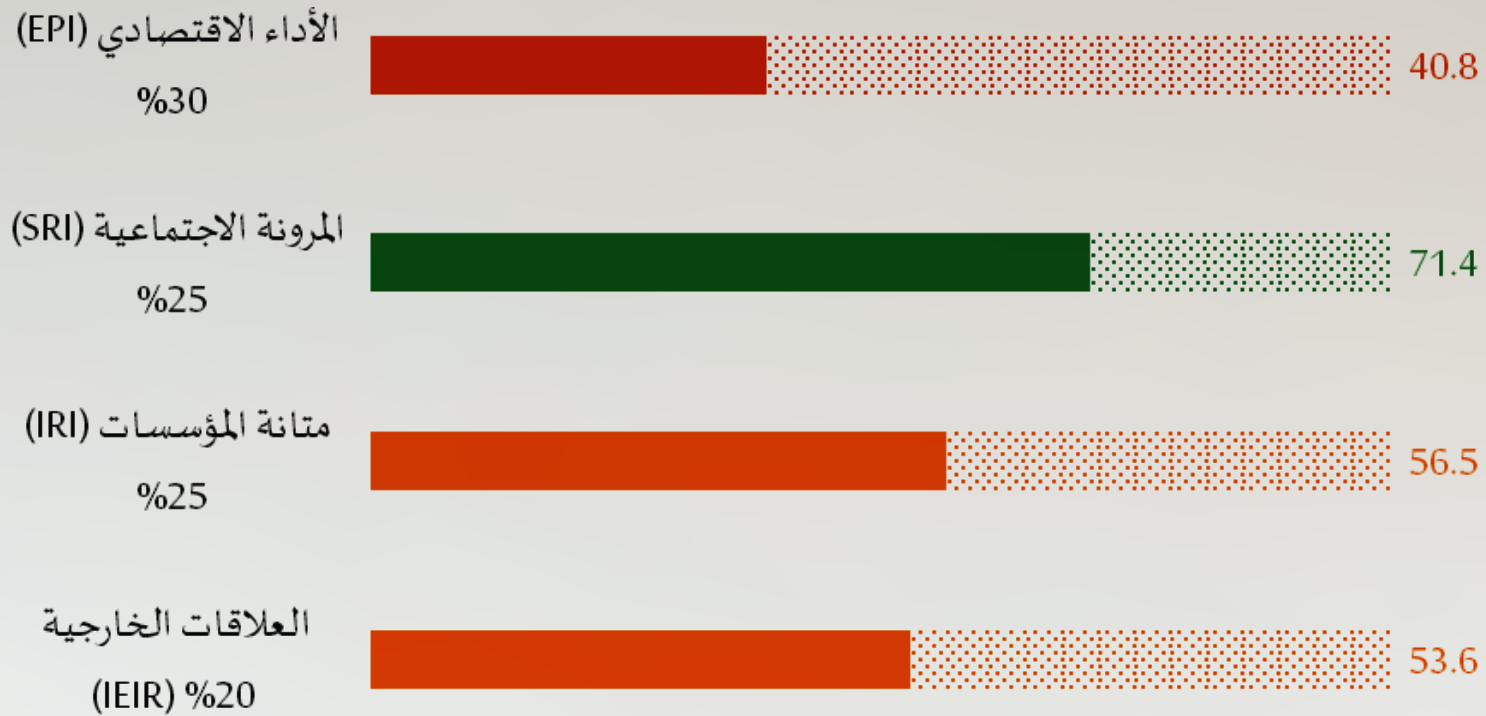
موريتانيا (المرتبة 3 - 59.5) | الدولة الجسر والأزمة الصامته



الشكل رقم (7) إنفوغراف الأداء الموريتاني في المؤشر

TUN تونس
المرتبة 4 إقليميًا متوسط

52.8
100/



الشكل رقم (8) ملخص المحاور الأربعة

الجدول رقم (11) المتغيرات الخام والدرجات المطبوعة

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
التضخم (CPI%)	4.8%	68.0	في حدود المقبول - لكن أعلى من الجارين المغربيين
الاحتياطي الصرفي	8.7 مليارات \$	7.3	الأدنى إقليمياً - هشاشة حادة في الغطاء الخارجي
الحساب الجاري (GDP%)	-4.0%	36.4	عجز حاد - ضغط مستمر على الميزان الخارجي
الدين العام (GDP %)	82.0%	56.7	في نطاق المخاطرة العالية - إنذار الاستدامة
بطالة الشباب 15-24	40.0%	37.5	الأعلى بعد ليبيا - وقود للاحتقان الاجتماعي
الضغط الديمغرافي	27.1%	52.7	الأفضل إقليمياً - ميزة هيكلية للتعليم
الأمن الغذائي (GFSI)	54.6 / 100	61.5	متوسط مقبول - حساس لأسعار الاستيراد
النزوح والهجرة	41 / 100 ألف	97.3	يتصاعد - انعكاس لأزمات ليبيا والساحل
جودة الخدمات (HDI)	0.746	53.8	ثاني إقليمياً - ميراث تنموي لايزال هامداً
التوتر المجتمعي	0.3 حدث	99.7	منخفض - لكن يوجد تصاعد في الاحتجاجات الاجتماعية
ثقة المواطن (%)	49%	65.0	الأدنى بين دول المغرب الثلاث - تآكل تدريجي

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
فعالية الخدمات (WGI)	المرتبة 44	56.5*	* متوسط IRI - أداء مقبول نسبيًا
سيادة القانون (WGI)	المرتبة 42	-	متضمن في IRI
الشفافية المالية (CPI)	39 / 100	59.1	متعادل مع المغرب - أعلى من الجزائر وليبيا
مؤشر السلام (GPI)	2.056	89.3	الأهدأ سياسيًا وإقليميًا - أبرز نقطة قوة
المصفوفة البيئية (متوسط)	1.75 / 5	67.5	علاقات بينية جيدة - متقيدة بالفجوات المغاربية
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي	6 / 10	55.6	شراكة اقتصادية متوسطة - تتأثر بأزمة الهجرة
العلاقات مع القوى الكبرى	5 / 10	44.4	توازن حذر - ارتباط وثيق بالديناميات الأوروبية
العلاقات الأفريقية	5 / 10	44.4	حضور أفريقي محدود - فرص غير مستثمرة
الانفتاح الدبلوماسي	5 / 10	44.4	نشاط دبلوماسي معتدل - تراجع نسبي عن دور 2011

القراءة التحليلية

التناقض الجوهري

تقدم تونس الحالة الأكثر تناقضًا في المنطقة؛ فهي الأهدأ سياسيًا (GPI: 2.056)، والثاني تنمويًا (HDI: 0.746)، والأعلى اجتماعيًا (SRI: 71.4)، لكن الأضعف اقتصاديًا (EPI: 40.8). هذا التناقض يعكس نموذج «بلد في مرحلة انتقال اقتصادي» يستنزف رصيده الاجتماعي-المؤسسي دون تجديده.

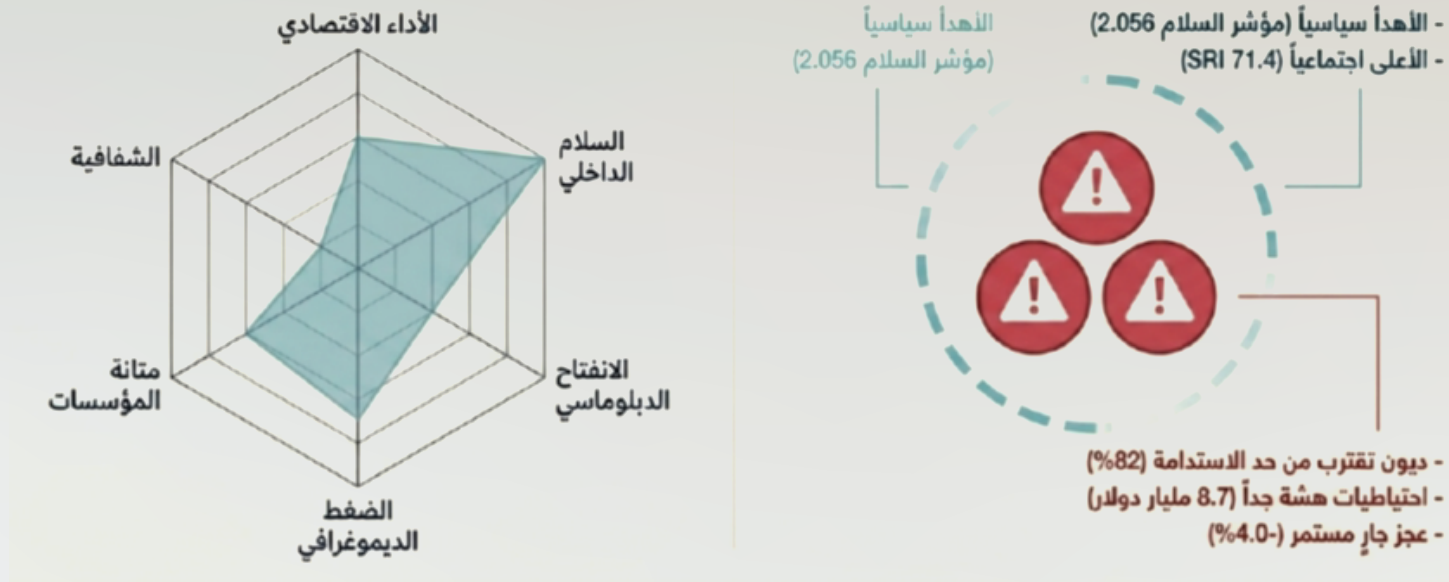
الثالوث الاقتصادي الخطير

تجتمع ثلاثة مخاطر اقتصادية في آن واحد: احتياطات هشة (8,7 مليارات دولار) أقل من شهري استيراد، ديون مرتفعة (82% GDP) وتقترب من حد الاستدامة، وعجز جارٍ مستمر (-4%) . هذا الثالوث يجعل تونس الأكثر هشاشة إقليمياً أمام الصدمات الخارجية: أزمة في الطاقة، أو ركود أوروبي، أو جفاف يزيد فاتورة الغذاء.

رهان الإصلاح

سؤال تونس الاستراتيجي: هل يستطيع رصيدها المؤسسي والاجتماعي أن يشتري الوقت الكافي لإصلاح هيكلي اقتصادي حقيقي؟ بطالة الشباب (40%) هي قنبلة موقوتة. الحساب الجاري الضعيف مرتبط بضعف التنافسية الصناعية، وهو ما لا يُعالج بالإجراءات النقدية وحدها.

تونس (المرتبة 4 - 52.8) | مفارقة الانتقال والثالوث الخطير



الشكل رقم (9) الأداء التونسي في المؤشر

ليبيا LBY
المرتبة 5 إقليميًا ضعيف

44.8

100/

الأداء الاقتصادي
30 (EPI) %



المرونة الاجتماعية
25 (SRI) %



متانة المؤسسات
25 (IRI) %



العلاقات الخارجية
20 (IEIR) %



الشكل رقم (10) ملخص المحاور الأربعة

الجدول رقم (12) المتغيرات الخام والدرجات المطبّعة²

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
التضخم (CPI%)	9.0%	40.0	الأعلى إقليمياً - تضخم يفاقم الأزمات المعيشية
الاحتياطي الصرفي	101 مليار \$	100.0	الأعلى إقليمياً بفارق كبير - لكن غير مفعّل تنموياً
الحساب الجاري (GDP%)	3.8+%	71.8	الوحيد بفائض - ريعية نفطية صافية
الدين العام (GDP%)	146.0%	3.3	على حافة الحد الأقصى (150%) - إنذار حمراء
بطالة الشباب 15-24	50.0%	12.5	أعلى معدل إقليمياً - أزمة توظيف هيكلية بالغة
الضغط الديمغرافي	30.0%	33.1	متوسط - لكنه يتفاعل مع فراغ المؤسسات
الأمن الغذائي (GFSI)	49.1 / 100	47.8	الأدنى إقليمياً - اعتماد كبير على الاستيراد
النزوح والهجرة	(1.6/100 ألف)	99.9	رقم رسمي - لا يعكس التشريد غير الموثّق
جودة الخدمات (HDI)	0.721	49.3	في المنتصف - HDI لا يعكس التدهور الخدماتي
التوتر المجتمعي	4.8 حوادث	95.2	الأعلى بفارق كبير - أزمة قبلية ومناطقية متجذرة
ثقة المواطن (%)	56%	76.7	ارتفاع مفاجئ - الثقة بالمؤسسات تتجاوز واقع أدائها

المتغير	القيمة الخام	الدرجة (0-100)	التفسير / الموقع الإقليمي
فعالية الخدمات (WGI)	المرتبة 4	28.4*	* متوسط IRI - أدنى مستوى مؤسسي إقليمياً
سيادة القانون (WGI)	المرتبة 3	-	الأدنى في المنطقة - يكشف غياب الحكم الموحد
الشفافية المالية (CPI)	30 / 100	38.6	فساد عالٍ - يُعيق استثمار الثروة النفطية
مؤشر السلام (GPI)	2.843	49.6	الأسوأ إقليمياً - يعكس التشطي السياسي-الأمني
المصفوفة البيئية (متوسط)	1.75 / 5	67.5	تحسن طفيف - دعم من علاقاتها الجيدة مع المغرب (+2)
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي	3 / 10	22.2	الأدنى إقليمياً - علاقة متوترة بملف الهجرة
العلاقات مع القوى الكبرى	4 / 10	33.3	تنافس دولي على النفوذ الليبي بدلاً من الشراكة
العلاقات الأفريقية	3 / 10	22.2	الأدنى إقليمياً - عزلة أفريقية، تكلفة الأزمة
الانفتاح الدبلوماسي	3 / 10	22.2	الأدنى في كلّ المحاور الدبلوماسية - إنذار جلي

القراءة التحليلية

المفارقة الليبية الكبرى

يُبرز المؤشر المغربي أن ليبيا (+44.8) تمثل أعمق تناقض في المنطقة، والدليل الواضح على أن الثروة الطبيعية دون مؤسسات فاعلة لا ترسخ الاستقرار، وجود احتياطات بأكثر من 101 مليار دولار، وإجمالي الدين العام (146%)، بطالة الشباب (50%)، مع أدنى مؤسسية إقليمية (IRI: 28.4) هذا هو الوجه الحقيقي للأزمة.

تحذير البيانات

ولكن يجب قراءة بيانات ليبيا بحذر منهجي: فمصرف ليبيا المركزي منقسم فعلياً، وبيانات التشغيل غير موثقة بمستوى الدقة المطلوبة، رقم النزوح (1.6) ألف (100 / يبدو قاصراً عن تصوير الواقع، وتشير بيانات ACLED إلى أن الحوادث المسجلة (4.8) آلاف (100) قد تكون أقل من الحجم الفعلي بسبب صعوبات التوثيق.

مسار الاستقرار الممكن

المتغيران اللذان يحملان أملاً: ثقة المواطن (56%) مرتفعة غير متوقعة، وتشير إلى أن الليبيين مازالوا يعطون شرعية لفكرة الدولة رغم تشظيها، والمصفوفة البيئية (+1.75) تُظهر حسن نية إقليمية، لكن المسار نحو الاستقرار يمر بالمصالحات المؤسسية لا بتدفق عائدات النفط.

ليبيا (المرتبة 5 - 44.8) | وهم الثروة في غياب المؤسسة



الشكل رقم (11) الأداء الليبي في المؤشر

يقدم هذا الجزء القراءة الأفقية لكل محور عبر المنطقة ككل: أي مقارنة الدول الخمس داخل كل محور لاستخلاص الأنماط الإقليمية التي لا تُكشف في القراءة القطرية المنفردة.

المحور الاقتصادي- EPI (وزن 30%)

الأعلى إقليمياً	الأدنى إقليمياً	المدى	المتوسط الإقليمي
68.6	40.8	27.8	53.5
الجزائر DZA	تونس TUN	أوسع فجوة بين المحاور	متوسط ●

الاقتصاد هو الميدان الأكثر تبايناً في المنطقة المغاربية، المسافة بين الجزائر (68.6) وتونس (40.8) تجسد نموذجين متناقضين: الاقتصاد الريعي الموارد، وهو اقتصاد مكثف، مقابل الاقتصاد المنفتح القطاعات، وهو اقتصاد متعدد. هناك سبع وعشرون نقطة تفصل الجزائر عن تونس في المحور ذاته، وهذا الفارق لا يُقرأ بوصفه فشلاً تونسياً أو نجاحاً جزائرياً، بل هو تعبير دقيق عن نموذجين اقتصاديين لا يمكن مقارنتهما بالمنطق ذاته.

أولاً: التضخم: الاستقرار الإيجابي المغربي

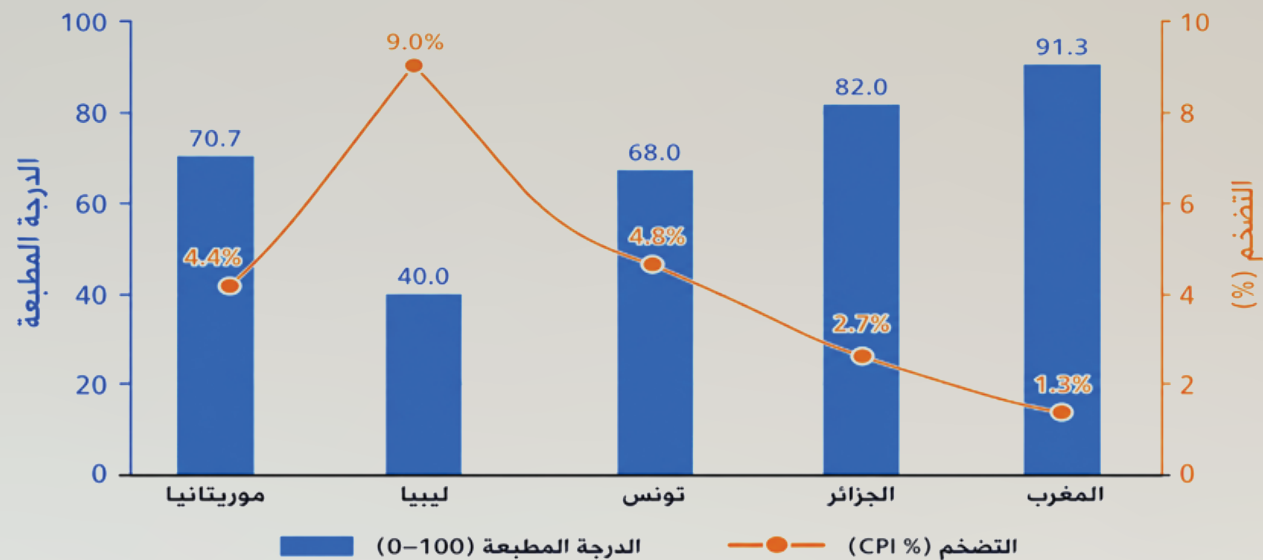
الجدول رقم (13) نسب التضخم والدرجات المطبقة بالدول المغاربية

المتغير	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	التفسير الإقليمي
التضخم (CPI) %	1.3%	2.7%	4.8%	9.0%	4.4%	جميع الدول في النطاق المرجعي (0 - 15%). ليبيا الأعلى بفارق واضح. المغرب استثنائي.
الدرجة المطبقة (0 - 100)	91.3	82.0	68.0	40.0	70.7	تضخم ليبيا يعكس الاختلالات الهيكلية المزمنة.

التضخم في المنطقة يبقى تحت السيطرة بالمعايير العالمية، جميع القيم هي دون (10%) غير أن الفجوة الكبيرة بين المغرب (1.3%) وليبيا (9.0%) تعكس الهوة في فعالية السياسات النقدية وكفاءة المنظومة الاقتصادية، فالتضخم الليبي مدفوع باختلال هيكلي مزمن: (إعانات وقود تُشوّه الأسعار النسبية، ومصرف مركزي منقسم يُصدر نقدًا دون تنسيق، وضعف الإنتاج غير النفطي الذي يجعل أي اضطراب خارجي يتضخم داخليًا، ولذلك فمعالجة تضخم ليبيا تبدأ من الحوكمة، لا من السياسة النقدية).

مقارنة التضخم والدرجة المطبعة بين الدول المغاربية

رسم مركب: الأعمدة للدرجة المطبعة والخط للتضخم



الشكل رقم (12) مقارنة التضخم والدرجة المطبعة بين الدول المغاربية

ثانيًا: الاحتياطيات النقدية: مستويات ثلاثة وتحدٍّ واحد^{١٤}

الجدول رقم (14) الاحتياطيات النقدية للدول المغاربية

المتغير	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	التعليق
الاحتياطي الحرفي (مليار دولار)	68	43	8.7	101	1.95	تباين هائل - من 1.95 إلى 101 مليار دولار
الدرجة المطبقة	67.5	42.1	7.3	100	0.46	تونس وموريتانيا في وضع تحذيري حادّ

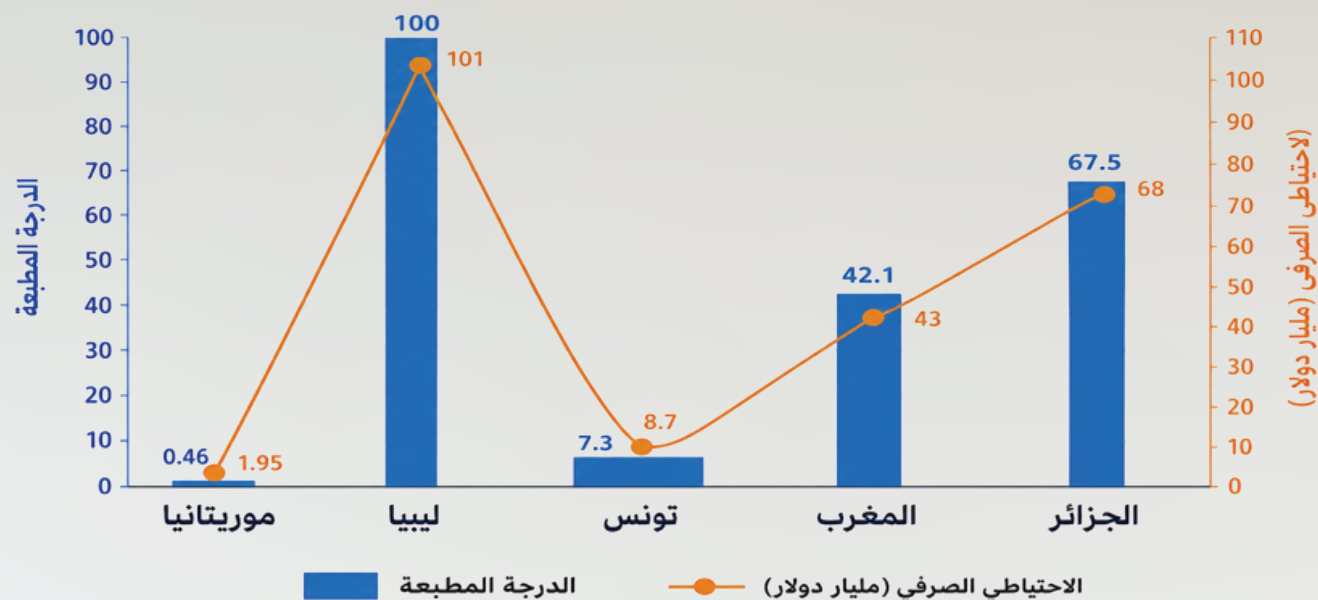
⚠ تحذير اقتصادي: تونس وموريتانيا

تنقسم المنطقة هنا إلى ثلاثة مستويات:

- أ. دول الوفرة (ليبيا والجزائر) مع فارق جوهري هو أن الاحتياطي الليبي 101 مليار دولار (يمكن اعتباره احتياطياً خاملاً) بسبب انقسام المؤسسة المالية.
- ب. دول التوازن الهش: المغرب بـ 43 مليار دولار وهو احتياطي لا يترك هامشاً كبيراً للبلد.
- ج. دول الإنذار: تونس وموريتانيا، حيث تسجل تونس 8.7 مليارات دولار وموريتانيا 1.95 مليار دولار، وهو ما يعادل أقل من ستة أشهر للأولى، وشهرين للثانية من فاتورة الاستيراد. هذا الهامش الضيق يجعلهما الأكثر عرضة للصدمات الخارجية (أسعار الطاقة، والتحويلات، والسياحة).

مقارنة الاحتياطي الصرفي والدرجة المطبعة بين الدول المغاربية

رسم مركب: الأعمدة للدرجة المطبعة والخط للاحتياطي الصرفي



الشكل رقم (13) الاحتياطي الصرفي والدرجة المطبعة بين الدول المغاربية

ثالثاً: الدين العام والحساب الجاري متغيران أقلّ ظهوراً

الجدول رقم (15) التقاطع الاستراتيجي بين الدين العام والحساب الجاري للدول المغاربية

الدولة	الدين العام % GDP	الحساب الجاري % GDP	التقاطع الاستراتيجي
المغرب	68.0%	-2.0%	نطاق المراقبة: الدين ينمو مع الاستثمار
الجزائر	53.9%	-1.5%	أكثر توازناً إقليمياً لكنه مرتبط بأسعار النفط
تونس	82.0%	-4.0%	الثالوث الخطير: احتياطيّات + دين + عجز
ليبيا	146.0%	+3.8%	دين شبه خفي + فائض ريعي = تناقض مُلغم
موريتانيا	42.3%	-5.8%	أفضل دين + أعلى عجز = اعتماد تمويل خارجي

تعاني تونس من تضافر ثالوث معاكس يتمثل في: احتياطات نقدية شحيحة + دين مرتفع + عجز جارٍ = هشاشة تراكمية. هذا التراكم لا يعني أزمة مفاجئة، ولكنه يضيق الهامش أكثر على البلد، ما يعقد من مواجهة أي صدمة قادمة.

بشكل معاكس، لدى موريتانيا أفضل نسبة مديونية بـ 42% مع أعلى نسبة عجز 5.8% ما يعني أنها تمول عجزها بالاقتراض الخارجي أساساً، وهو نهج قابل للاستدامة ما دامت شروط الاقتراض الدولي مواتية لدولة ذات دخل منخفض.

بالنسبة لليبيا يبرز تناقض الدين الأعلى 146% مع حساب جارٍ بفائض يبلغ 3.8% وهو ما يشير إلى دين شبه خفي، يعود إلى فترة انهيار أسعار النفط بين عامي 2014 و2016، وهو ما تعذر إعادة هيكلته في ظل غياب حكومة موحدة، في حين يعكس ارتفاع فائض الحساب الجاري ارتفاع عائدات النفط فوق مستوى الإنفاق الفعلي.

رابعًا: بطالة الشباب التحدي الديمغرافي المشترك

تشكل بطالة الشباب (15–24) المتغير الأشد خطرًا إقليميًا على المدى المتوسط. معدلها يتراوح بين 23.3%. موريتانيا الأدنى، ولكن لأسباب هيكلية خاصة بضعف التوقعات الوظيفية الرسمية، و50% في ليبيا، وتقدم تونس الحالة الأكثر إثارة للقلق على المستوى الهيكلي، نجد نظامًا تعليميًا يُنتج أعلى معدلات من الخريجين مع عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم، فتكون النتيجة هجرة الكفاءات وإفقار الاقتصاد التونسي.

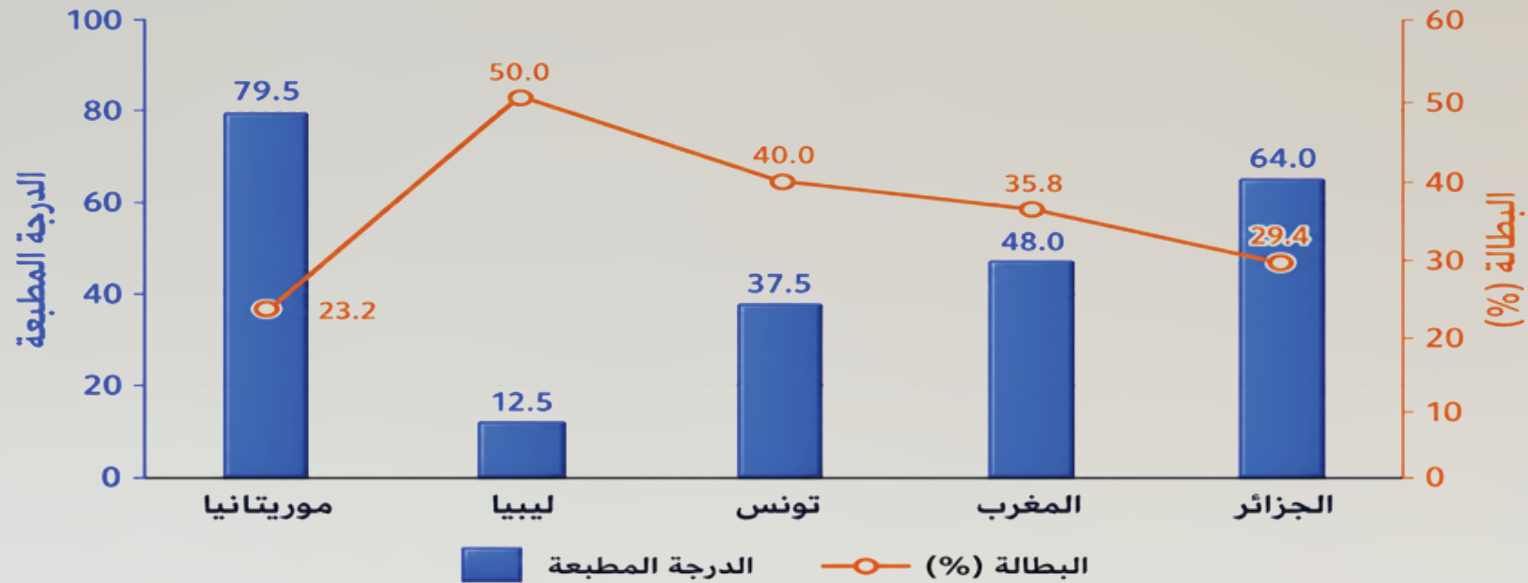
ويبدو أن المتوسط الإقليمي الذي يصل إلى 35% يتجاوز الضعف الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء، وهو مؤشر خطير في منطقة شهدت ثورات جارفة قادها الشباب العاطل مطلع العشرية الثانية من هذا القرن.

الجدول رقم (15) البطالة والدرجة المطبقة بين الدول المغاربية

الدولة	البطالة %	الدرجة المطبقة
الجزائر	29.4%	64.0
المغرب	35.8%	48.0
تونس	40.0%	37.5
ليبيا	50.0%	12.5
موريتانيا	23.2%	79.5
المتوسط	35.7%	-

مقارنة البطالة والدرجة المطبوعة بين الدول المغاربية

الأعمدة للدرجة المطبوعة والخط للبطالة (%)



الشكل رقم (14) مقارنة البطالة والدرجة المطبوعة

قراءة تركيبية لتفاعلات متغيرات محور الأداء الاقتصادي

المتغيرات الخمسة لهذا المحور لا تعمل باستقلالية، فالاحتياطات الشحيحة تحول الدين المرتفع من "دين مُدار" إلى "دين حرج"، والبطالة المرتفعة تقلص الإيرادات الضريبية وتضيق هامش تمويل الدين.

الجدول رقم (16) محور المرونة الاجتماعية SRI

المتوسط الإقليمي 64.2 الأعلى بين المحاور	تقارب استثنائي 4.9 نقاط بين المغرب/الجزائر/تونس/ليبيا	الأدنى إقليمياً 41.4 موريتانيا	الأعلى إقليمياً 71.4 تونس
--	---	--------------------------------------	---------------------------------

الرصيد الاجتماعي المغربي يبدو أكثر مناعة مما توحى به الانقسامات السياسية، واللافت في هذا المحور أن أربع دول توجد بين 66.5 و71.4، بفجوة لا تتجاوز 4.9 نقاط، وهي أضيق هامش إقليمي في أي محور.

أ. الضغط الديمغرافي: النافذة الديمغرافية³ والتهديد في آن واحد

الجدول رقم (17) الضغط الديمغرافي

الدولة	النسبة (%)	الدرجة	التوصيف
المغرب	29.4%	37.3	ضغط متوسط، نافذة ديمغرافية إذا صاحبها توظيف
الجزائر	31.2%	25.3	ضغط ديمغرافي مرتفع، نموذج التوظيف الحكومي لا يكفي
تونس	27.1%	52.7	الأفضل إقليمياً، شيخوخة نسبية تُخفف الضغط على المدى القريب
ليبيا	30.0%	33.1	متوسط، لكنه يتفاعل مع الفراغ المؤسسي بنتائج أسوأ
موريتانيا	35.3%	0.0	بلغت الحد المرجعي الأقصى، ضغط ديمغرافي حاد جداً

3 - "النافذة الديمغرافية" أو "الهبة الديمغرافية" هي مرحلة زمنية مؤقتة تمر بها أي دولة في أثناء تحولها الديمغرافي، وتتميز بوجود نسبة عالية من السكان في سن العمل (15-64 سنة) مقارنة بمن هم في سن الإعاقة (الأطفال دون 15 سنة وكبار السن فوق 65 سنة).

الضغط الديمغرافي نسبة السكان 15-34 من الإجمالي يُقرأ بطريقتين متناقضتين، فإذا كانت الدولة قادرة على استيعاب هذه الشريحة في سوق عمل منتج، فهي في "نافذة ديمغرافية" تُؤدّ نموًّا، وإذا عجزت عن ذلك تتحوّل إلى قنبلة اجتماعية.

موريتانيا تبلغ الحد المرجعي الأقصى بـ35% ما يعني أن نحو ثلث السكان هم ضمن الفئة الشبابية الأكثر نشاطاً، وفي اقتصاد لا يمتلك البنية الاستيعابية الكافية، ويفسر انخفاض نسبة بطالة الشباب بامتصاص القطاع غير الرسمي لما لا يستوعبه سوق العمل الرسمي. في المقابل تستفيد تونس من بداية "الشيخوخة الديمغرافية"، حيث بدأت معدلات الخصوبة المنخفضة تقلص الضغط الديمغرافي، وهو ما يمنح فرصة للإصلاح الاقتصادي إذا تم استثمار "النافذة الديمغرافية" المتاحة، وإن كانت هجرة الشباب المتعلم تهدد هذه الميزة النسبية.

ب. الأمن الغذائي والمائي - فجوة صامتة

الجدول رقم (18) الأمن الغذائي والمائي

المؤشر	موريتانيا	ليبيا	تونس	المغرب	الجزائر	التعليق
	38.4	49.1	54.6	55.2	58.8	
الدرجة المطبقة	21.0	47.8	61.5	63.0	72.0	موريتانيا في حدود الإنذار
(100 - 0)						

أمن موريتانيا الغذائي (38.4/100) يمثل هشاشة إنسانية حقيقية في بلد يعاني أصلاً من أدنى مؤشر تنمية بشرية، في حين تتصدر الجزائر بفضل سياسة الدعم الحكومي للمواد الأساسية، وهو نموذج قابل للاستمرار في ظل أسعار النفط الراهنة، لكنه هش بنيويًا.

الجدول رقم (19) النزوح والهجرة الداخلية

الدولة	النسبة (%)	الدرجة	التوصيف
المغرب	100/8 ألف	99.5	أدنى معدل إقليميًّا، دون استقرار داخلي فعلي
الجزائر	100 /17 ألف	98.9	منخفض رغم التوترات الأمنية الحدودية
تونس	100 /41 ألف	97.3	يتصاعد مع انعكاس تدفقات من ليبيا ومن الساحل
ليبيا	100 / 1.6 ألف	99.9	رقم رسمي مشكوك فيه التشريد الفعلي أعلى
موريتانيا	100 /255 ألف	83.0	أعلى معدل تأثير اللاجئين من مالي والنيجر

⚠️ رقم النزوح الليبي

الرقم الليبي 1.6 / 100 ألف يبدو متناقضًا مع ما توثقه المنظمة العالمية للهجرة IOM و UNHCR من موجات التهجير الداخلية الناجمة عن الصراعات القبلية والمناطقية؛ والسبب المرجح هو صعوبة التوثيق الميداني في غياب سلطة مركزية موحدة، لذلك فالرقم الفعلي على الأرجح أعلى بأضعاف مضاعفة. وتدرج ملاحظة تحفظ في ملحق الشفافية لكل استخدام لهذا المتغير.

أما موريتانيا برقم 255 لكل 100 ألف فتبدو ظاهرة تتجاوز حدودها بفعل أمواج اللاجئين من مالي والساحل، ما يزيد الضغط على البنية التحتية والخدمات لدولة تعاني من محدودية الموارد.

د. ثقة المواطن.. المتغير المفاجئ

تسجل ليبيا 56% ثقة مواطنية في المرتبة الثانية إقليمياً بعد المغرب (57%)، هذه النتيجة غير البديهية تشير إلى ظاهرة معروفة في الدراسات السياسية المقارنة، ترى أنه في البيئات عالية الفوضى يتجه المواطنون أحياناً إلى إعطاء شرعية مبدئية للمؤسسات السياسية تعبيراً عن رغبتهم في الاستقرار لا تقيماً لأدائها، أما موريتانيا (27%) فتكشف الحالة أن ثقة المواطن ليست مرتبطة بالفقر وحده، بل بمدى شعور المواطن بأن الدولة تقدم له شيئاً.

الجدول رقم (20) محور متانة المؤسسات IRI

محور متانة المؤسسات - IRI (وزن 25%)

الأعلى إقليمياً 60.6 المغرب	الأدنى إقليمياً 25.7 موريتانيا	المدى 34.9 نقطة أوسع فجوة بين المحاور	المتوسط الإقليمي 45.0 الأدنى بين المحاور
-----------------------------------	--------------------------------------	---	--

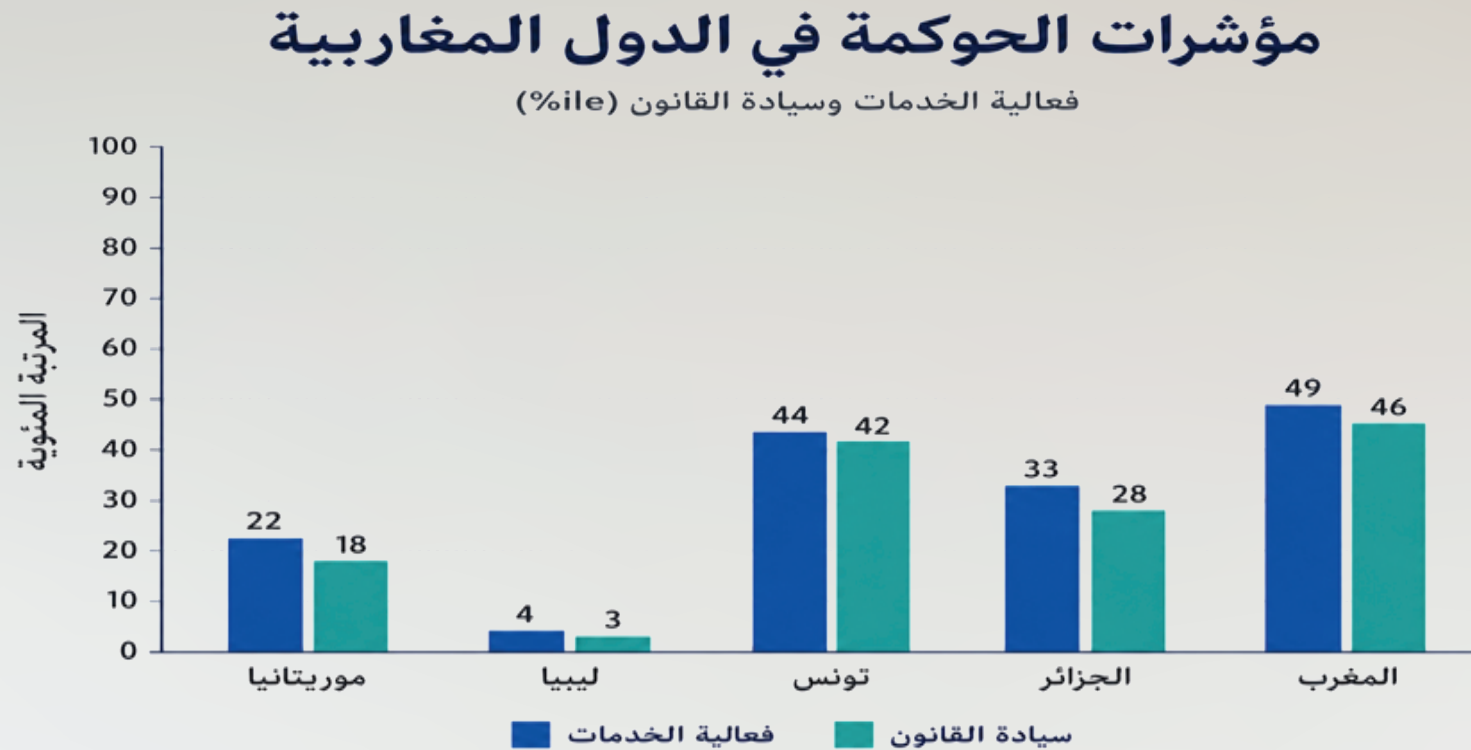
● المحور الأكثر تعبيراً عن الهشاشة البنيوية

متوسط المحور المؤسسي (45.0) هو الأدنى بين المحاور الأربعة، وهو في ذاته تشخيص إقليمي حاد، فالمنطقة المغاربية تعاني ضعفاً مؤسسياً هيكلياً يُضعف قدرتها التنموية، ويُقلص مناعتها أمام الأزمات، فثلاث دول هي (ليبيا 28.4 / وموريتانيا 25.7 / والجزائر 53.8) في وضع يستوجب انتباهاً خاصاً.

أ. الحوكمة (WGI): الواجهة والعمق

مؤشرًا WGI (فعالية الخدمات وسيادة القانون) يقيسان الخبرة اليومية للدولة من جودة للخدمات المقدمة والتزام بالقانون والنظام: تعاني ليبيا من غياب مؤسسة موحدة، حيث تتنافس المؤسسات المختلفة، ولذلك فهي توجد في أسفل جدول ترتيب الحوكمة العالمي، ولا يمكن معالجة الوضع إلا بمسار مصالح سياسية شاملة، وتوحيد للمؤسسات، وإعادة البناء من جديد. في حين توجد تونس والمغرب في نطاق متقارب: 42 و 49 على التوالي ما يعكس نقطة إيجابية بوجود بنية مؤسسية قابلة للإصلاح، وما يفسر التفاوت بينهما هو فقط ما يرتبط بتداعيات الانتقال السياسي في تونس.

بينما تحتاج كل من موريتانيا والجزائر إلى تحسين رتبتيهما العالمية، حيث توجدان معًا ضمن النطاق الأدنى من المتوسط.



الشكل رقم (15) مؤشرات الحوكمة في الدول المغاربية

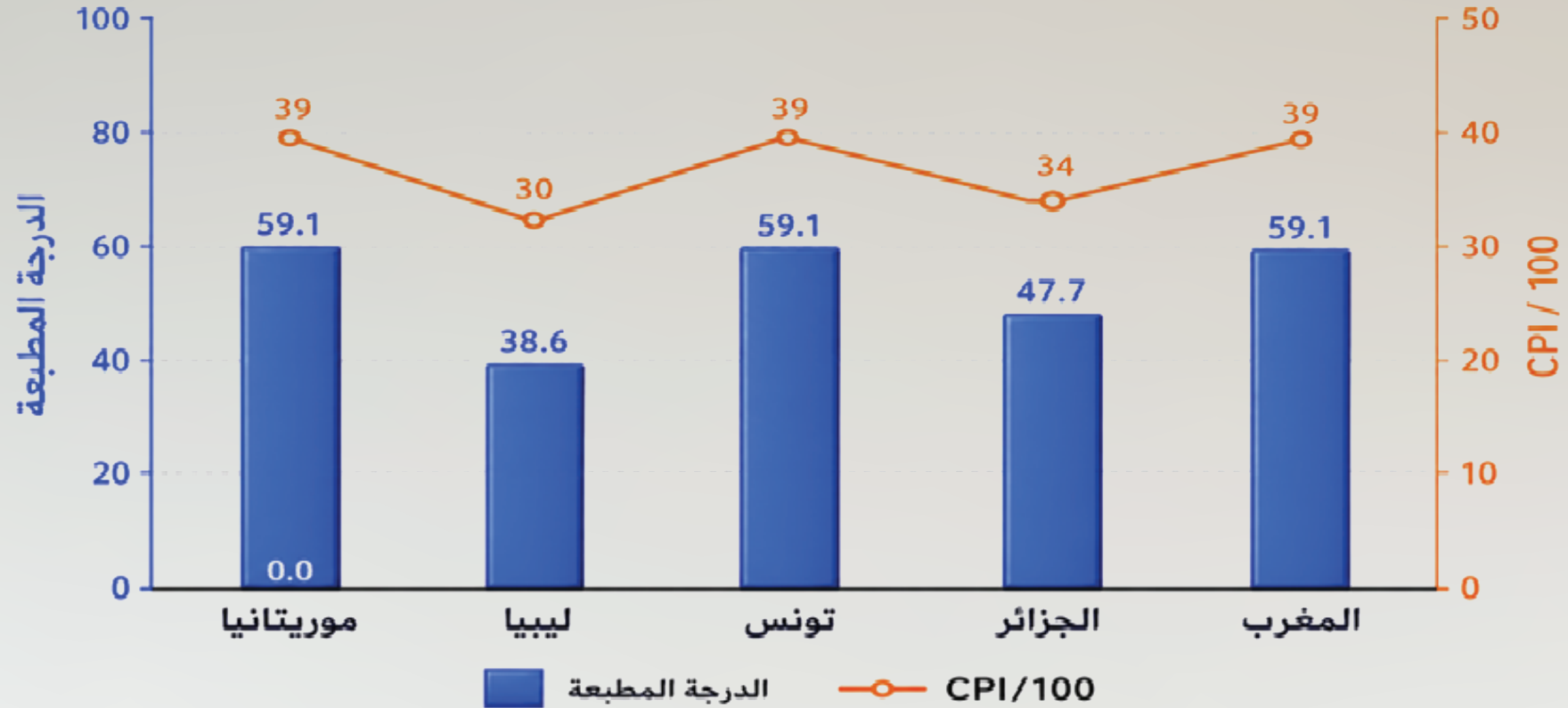
الجدول رقم (21) الشفافية المالية (CPI)

الدولة	100/CPI	الدرجة المطبقة	التفسير العالمي	المقارنة الإقليمية	الدلالة
المغرب	39	59.1	«فساد محدود»	الأعلى مع تونس	يحتاج إصلاحًا
الجزائر	34	47.7	«فساد متوسط»	الثالث	ضعف حوكمي مزمن
تونس	39	59.1	«فساد محدود»	الأعلى مع المغرب	ميراث إصلاحي
ليبيا	30	38.6	«فساد عالٍ»	الرابع	يُعيق استثمار النفط
موريتانيا	13	0.0	«فساد مستفحل»	الأدنى مغاربيًا	الحد الأدنى المرجعي

يصنف مؤشر الشفافية الدولي الدول الخمس ضمن النطاقين: المقبول المحدود (الجزائر- المغرب وتونس) والشديد المستفحل (موريتانيا وليبيا) في رتب أدنى من 40 / 100 وهي أرقام تفسر لماذا تتعثر الاستثمارات الأجنبية، ولماذا تبقى الجهود التنموية دون مستوى طموحاتها الاستراتيجية.

مقارنة الدرجة المطبعة ومؤشر CPI بين الدول المغاربية

الأعمدة للدرجة المطبعة والخط لمؤشر CPI/100



الشكل رقم (16) مقارنة الدرجة المطبعة ومؤشر (CPI)

الجدول رقم (22) محور العلاقات الخارجية والبيئية (IEIR)

محور العلاقات الخارجية والبيئية: (IEIR وزن 20%)

الأعلى إقليمياً 64.8 المغرب MA	الأدنى إقليمياً 38.0 L ليبيا	لا دولة تتجاوز 65 65 > عقبة إقليمية جماعية	المتوسط الإقليمي 53.1 متوسط عام
--------------------------------------	------------------------------------	--	---------------------------------------

الإخفاق الجماعي في هذا المحور ليس مصادفة: بل يعكس بنية إقليمية معطوبة، غياب الاتحاد المغاربي الفاعل، وثقل أزمة العلاقات المغربية-الجزائرية، وانكفاء ليبيا بسبب انقسامها، تكلفة هذا التفتت مقدرة بـ 2+ نقطة مئوية من النمو السنوي وفق صندوق النقد الدولي (IMF) أي ما يعادل عشرات المليارات في ثروة إقليمية ضائعة.

الجدول رقم (28) البعد الدبلوماسي

المتوسط	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	البعد الدبلوماسي
10/5.4	10/8	10/5	10/6	10/3	10/5	العلاقات مع الاتحاد الأوروبي
10/5.1	10/6	10/5.5	10/5	10/4	10/5	العلاقات مع القوى الكبرى
10/5.6	10/7	10/6	10/5	10/3	10/7	العلاقات الأفريقية
10/5.4	10/8	10/5	10/5	10/3	10/6	الانفتاح الدبلوماسي

✓ الفرصة الذهبية الضائعة

الجمع بين المزايا الدبلوماسية المتوافرة لدى كل دولة (علاقات المغرب الأوروبية + ثقل الجزائر الساحلي + شبكة موريتانيا الأفريقية + موقع تونس المتوسطي + النفط الليبي)، كل ذلك كافٍ لتشكيل تكتل إقليمي بثقل استراتيجي عالمي، لكن الشرط هو تطبيع العلاقة المغربية-الجزائرية، وهذا هو المفتاح الذي تُنتظر نتائجه في الأعداد القادمة.

الجدول رقم (24) مصفوفة العلاقات البيئية المغاربية

لا من / إلى	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	
0.25	-	4-	+1	+2	+2	المغرب
0.50	4-	-	+3	+1	+2	الجزائر
2.0 (E)	+1	+3	-	غير مسجل	غير مسجل	تونس
1.00	+2	+1	+1	-	0	ليبيا
1.25	+2	+2	+1	0	-	موريتانيا

مصفوفة العلاقات البيئية 5×5 هي الابتكار المنهجي المميز للمؤشر. لا يوجد مؤشر دولي يقيس ديناميات العلاقات بين دول منطقة كمحور مستقل بأوزان ذات دلالة (30% من 6%) من إجمالي محور العلاقات IEIR (يصدر على مقياس -5 إلى +5).

مفتاح سلم المصفوفة

الجدول رقم (25) معايير التصنيف⁴

الدرجة	التصنيف	معايير التصنيف
5+	تحالف استراتيجي	اتفاقيات دفاع + تنسيق مستمر + تجارة بينية > 10% من صادرات أحد الطرفين
3+	شراكة متقدمة	تعاون اقتصادي أو أممي فاعل + غياب خلافات مفتوحة
1+	علاقات طبيعية	تمثيل دبلوماسي، وتبادل تجاري دون تنسيق استراتيجي
0	حياد	وضع غير محدد المعالم أو بيانات غير كافية
2-	توتر محدود	خلافات علنية في ملف بعينه مع بقاء العلاقات الرسمية
4-	أزمة دبلوماسية	سحب سفراء، أو تجميد اتفاقيات، أو تصريحات حكومية عدائية
5-	قطيعة تامة	انعدام العلاقات الدبلوماسية + تصنيف رسمي كتهديد

تحليل المصفوفة: الثنائيات العشر

المغرب - الجزائر (-4) - أزمة دبلوماسية مزمنة

الثنائية الأشد تأثيرًا في المنطقة. أزمة جذورها قديمة: مشكلة الصحراء، والحدود، والتنافس الإقليمي، لكن مآلاتها الاقتصادية حديثة وباهظة. الخسارة الموحدة تقدر بـ 7 - 10 مليارات دولار تجارة مجمدة.

الجزائر - تونس (+3) - شراكة متقدمة فاعلة

النواة الأكثر إيجابية في المنطقة. تعاون اقتصادي: أنابيب الغاز، (وأمني): حدود مشتركة، (ودبلوماسية): الثنائية النموذجية التي يمكن أن تؤسس لتعاون إقليمي أوسع.

المغرب - موريتانيا (+2) - شراكة متطورة

علاقة استراتيجية تتجاوز الجوار الجغرافي إلى اندماج اقتصادي متنام. المغرب مدخل لموريتانيا نحو الأسواق الأوروبية والأفريقية.

الجزائر - موريتانيا (+2) - جوار إيجابي

علاقة بنيوية طبيعية مفيدة لكلا الطرفين. تعاون أمني ضروري في ضوء التهديدات الساحلية.

المغرب - ليبيا (+2) - علاقات تعاون نشطة

يدفعها الانتشار الأفريقي المشترك ومتطلبات أمن الحدود. ليبيا مرور ضروري للتجارة المغربية-الأفريقية.

الجزائر - ليبيا (+1) - طبيعية محدودة

علاقة بنيوية الجزائر لاعب في الأزمة الليبية. التعاون الأمني محدود بالانقسام الليبي الداخلي.

المغرب - تونس (+1) - طبيعية رسمية

علاقات دبلوماسية معتدلة دون عمق استراتيجي. يتأثران بالمحيط المشترك لكن دون تكامل اقتصادي يُذكر.

تونس - الجزائر (+3) - الإشارة الأبرز في المصفوفة

تثبت أن الانفتاح الاقتصادي بين دولتين مغاربيتين متجاورتين ممكن ومثمر، وهو نموذج يمكن تعميمه.

ليبيا - موريتانيا - (0) حياء - علاقة غير محددة

غياب البنية التحتية الدبلوماسية والاقتصادية، فرصة غير مستثمرة.

غياب البنية التحتية الدبلوماسية والاقتصادية، فرصة غير مستثمرة.

(تونس - ليبيا/ موريتانيا) غير متوافر - فجوة بيانية تستكمل

بيانات غير مكتملة في مصفوفة الخبراء، ستستكمل في العدد الثاني.

التوقعات المستقبلية .. ماذا يمكن أن يتغير في مؤشر الفصل الثاني 2026؟

السيناريوهات الاستشرافية للفصل الثاني 2026

ينطلق المؤشر المغربي من قيمة إجمالية راهنة تبلغ 59.4 نقطة، وتتوزع آفاقه على ثلاثة مسارات اتجاهية للفصل المقبل. في المسار المرجعي، نجد المؤشر ضمن نطاق 59-60 نقطة يثبت باستمرار المعطيات البنوية القائمة دون صدمات أو انفراجات، أما المسار التنازلي فيهيبط به إلى 57-59 نقطة عند تفعيل المخاطر الكامنة (تراجع الاحتياطيات، وهبوط أسعار النفط، والضغط التمويلي، والتصاعد الأمني، وارتفاع أسعار الغذاء)، فيما يرفعه المسار التصاعدي إلى 60-61 نقطة في حال تزامن الانفراجات الاقتصادية والأمنية.

وتظل الفجوة بين الكتلتين الإقليميتين قائمة عبر المسارات الثلاثة: المغرب والجزائر في الصدارة (نطاق 61-66)، تليهما موريتانيا (57-62)، ثم تونس (49-55)، فليبيا في القاع تحت وطأة الدين والتوتر الأمني (42-48). وتبقى هذه النطاقات مؤشرات على حساسية الدرجات لحركاتها، لا تنبؤات محسومة؛ إذ يظل المؤشر أداة تشخيصية لا استشرافية، قيمته في قياس ما وقع لا في الجزم بما سيقع.

تنبيه منهجي: التوقعات ليست تنبؤات

التوقعات الواردة أعلاه هي نطاقات اتجاهية تعكس حساسية الدرجات للمتغيرات الرئيسية، وليست تنبؤات محددة، المؤشر هو أداة تشخيصية لا تنبؤية، وقيمه في قياس ما حدث لا في التنبؤ بما سيحدث.

الخاتمة

يقف المؤشر المغربي في نهاية رבעه التأسيسي عند 59.4، وهو رقم لا يُثير قلقًا حادًا، لكنه ليس مريحًا. فالمنطقة تعمل، لكنها تعمل بهامشٍ من الأمان أضيق مما ينبغي لمجموعة دول تمتلك هذا الحجم من الموارد والموقع والسكان.

القراءة الأعمق لبيانات هذا العدد تُفضي إلى استنتاجٍ واحد تتقاطع عنده كل المحاور: فالمنطقة تملك الإمكانيات ولا تملك التنسيق. لكن هذه الأوراق تستغل بشكلٍ منفرد، وليست في اتجاهٍ واحد. الثمن الإقليمي لهذا التشتت موثّق: أكثر من نقطتين مؤبّتين من النمو السنوي الضائع.

المؤشر المغربي ليس أداة تنبؤ، وهذا ما تؤكدُه المنهجية صراحةً. لكنه أداة تشخيص قادرة على قول ما يصعب قوله بالاعتبارات السياسية: إن محور المؤسسات بمتوسطه الإقليمي 45.0 هو عنق الزجاجة الحقيقي للمنطقة، وإن أزمة العلاقات الثنائية بين الدولتين الأكبر (المغرب والجزائر) هي التكلفة الأعلى على مستوى الإقليم كله، وإن الفرصة الضائعة في محور العلاقات البيئية ستبقى ضائعةً ما دام هذا الملف مجمّدًا.

العدد الثاني سيُقدّم أول اختبار حقيقي للمؤشر من خلال قراءة وتحليل دلتا التحول (Δ)، عندها لن يكشف المؤشر المغربي أين تقف المنطقة فحسب؟ بل إلى أين تسير؟

الملحق المنهجي

الملحق الأول: معاملات التطبيق لكل متغير

يوضح الجدول التالي المعاملات الكاملة لمعادلة Min-Max لكل متغير من المتغيرات الـ 21: الاتجاه (إيجابي / سلمي)، الحد الأدنى والأقصى المرجعيّين، والقيم الإقليمية لهذا العدد.

الجدول رقم (26) معاملات التطبيق Min-Max للمتغيرات الـ 21 - العدد الأول Q1 2026

المتغير	المحور	▼/▲	الحد الأقصى	الحد الأدنى	أدنى قيمة Q1	أعلى قيمة Q1
التضخم (% CPI)	EPI	▼	%15.0	%0.0	MAR %1.3	LBY %9.0
الاحتياطي المصرفي (مليار \$)	EPI	▲	101	0	MRT 1.95	LBY 101
الحساب الجاري (%GDP)	EPI	▲	%5+	%11-	MRT %5.8-	LBY %3.8+
الدين العام (%GDP)	EPI	▼	%150	%20	MRT %42.3	LBY %146
بطالة الشباب 15-24	EPI	▼	%60	%10	MRT %23.2	LBY %50
الضغط الديمغرافي (15-34 %)	SRI	▼	%40	%20	TUN %27.1	MRT %35.3
الأمن الغذائي (GFSI)	SRI	▲	90	30	MRT 38.4	DZA 58.8
النزوح (/ 100 ألف)	SRI	▼	600	0	* LBY 1.6	MRT 255
جودة الخدمات (HDI)	SRI	▲	0.900	0.400	MRT 0.556	DZA 0.763
التوتر المجتمعي (حدث/100 ألف)	SRI	▼	10	0	MAR 0.1	LBY 4.8
ثقة المواطن (%)	SRI	▲	%100	%0	MRT %27	MAR %57
فعالية الخدمات (WGI %ile)	IRI	▲	100	0	LBY 4	MAR 49
سيادة القانون (WGI %ile)	IRI	▲	100	0	LBY 3	MAR 46
الشفافية (CPI TI)	IRI	▲	57	13	MRT 13	MAR /TUN 39
ثقة الخبراء المركبة	IRI	▲	%100	%0	MRT %27	MAR %57
مؤشر السلام (GPI)	IRI	▼	3.500	1.500	TUN 2.056	LBY 2.843
المصفوفة البيئية (متوسط)	IEIR	▲	5+	5-	MAR 0.25	TUN (E) 2.0
العلاقات مع الاتحاد الأوروبي	IEIR	▲	10	1	LBY 3	MAR 8
العلاقات مع القوى الكبرى	IEIR	▲	10	1	LBY 4	MAR 6
العلاقات الأفريقية	IEIR	▲	10	1	LBY 3	MRT / MAR 7
الانفتاح الدبلوماسي	IEIR	▲	10	1	LBY 3	MAR 8

* رقم النزوح الليبي الرسمي (1.6/100 ألف) يُرجح أنه أقل من الواقع بسبب صعوبات التوثيق الميداني (مصدر: IOM DTM، ديسمبر 2025).

الملحق الثاني: حدود العدد

لا بد في نهاية هذا التقرير من الإشارة إلى ستة حدود منهجية لهذا العدد، لا بُدَّ من أن يُعلن عنها صراحةً، مع توصيف كل حدٍّ ومساره نحو المعالجة في الأعداد القادمة، الترتيب حسب الأثر المحتمل على موثوقية النتائج:

1- مقياس مؤشري الحوكمة (WGI):

يعتمد هذا العدد الرتبة المئوية (0 – 100) لمتغيري فعالية الخدمات العامة وسيادة القانون بدلاً من الدرجات الخام التي يعتمدها البنك الدولي (2,5- إلى 2,5+)، والمعالجة المعتمدة مناسبة إجرائياً لأنها تمكن من وضع قيم مميزة بين الدول، وإن كانت تنحرف عن صيغة التطبيق المعلنة في المنهجية. ولذلك سيتم في العدد القادم إعادة الإدراج بالدرجات الخام مع تحديث الحدود المرجعية للتطبيق في مداها الصحيح.

2- موثوقية البيانات الليبية

في غياب مرجعية إحصائية مركزية موحدة، تستند البيانات الليبية في متغيرات عدة إلى تقديرات المنظمات الدولية (IMF, IOM, ACLED) مع صعوبة في التحقق الميداني. ولذلك لا بد من تطوير بروتوكول مخصص لبيانات الدول في حالات الاضطراب المؤسسي وعدم وجود بيانات رسمية.

3- اكتمال المصفوفة البيئية:

لم تكتمل نتائج المصفوفة البيئية فيما يتعلق بثنائيتي تونس - ليبيا، وتونس - موريتانيا، وكان المتوسط البيئي لتونس هو (2.0) تقديري فقط، ولا يؤثر هذا على دقة التقييمات الثنائية الأخرى، ولكن في العدد اللاحق يتعين الاستعانة بخبراء لاستكمال الثنائيتين في المصفوفة.

4- عدم تزامن وتيرة تحديث المتغيرات:

تتباين وتيرة تحديث المتغيرات ما بين شهريّ في (INF, ACLED) وفصليّ في (IMF, WEO) وسنويّ لدى (WGI, TI, CPI, HDI, GPI). فالمتغيرات السنوية ستبقى خطّ أساسٍ ثابتاً بين الأعداد؛ ما يعني أن تغير دلتا بين الأرباع يعكس المتغيرات المحدثة فقط، ولذلك سيضاف عمود "آخر تحديث" في لوحة القيادة.

5- الازدواج المختصر CPI

في هذا العدد يأتي بدلا لـتين: مؤشر التضخم (Consumer Price Index) في المحور الاقتصادي، ومؤشر الشفافية (Corruption Perceptions Index) في محور متانة المؤسسات، وفي العدد التالي سيتم اعتماد الرموز الحصرية للتضخم (INF%)، و (TI-CPI) للشفافية، كما هو معتمد رسمياً.

6- غياب التحقق الخارجي المقارن

ولأن هذا المؤشر، في انطلاسته الأولى، لم يتسنَّ بعد إجراء مقارنة منهجية بين نتائجه ونتائج المؤشرات الدولية للمنطقة المغاربية، فإن التحقق الخارجي سيكون ضرورياً لتأكيد قيمته المضافة، والتي ستميزه عن باقي المؤشرات الأخرى.

الجدول رقم (27) مصادر البيانات الكاملة - العدد الأول Q1 2026

المتغير / المجموعة	المصدر الرئيسي	العدد / التاريخ	النوع
التضخم (CPI %)	البنوك المركزية الوطنية + مكاتب الإحصاء	يناير 2026	أ
الاحتياطي المصرفي	IMF International Financial Statistics (IFS)	يناير 2026	أ
الحساب الجاري / الدين العام	IMF World Economic Outlook (WEO)	أكتوبر 2025	ب
بطالة الشباب	ILO ILOSTAT - تقديرات نمذجة	2024 + تقدير Q1	ب
الضغط الديمغرافي (15-34%)	ILO + مكاتب إحصاء وطنية - تعداد 2020-24	2024	ب
الأمن الغذائي (GFSI)	EIU Global Food Security Index	2025	ب
النزوح والهجرة	IOM Displacement Tracking Matrix (DTM) + UNHCR	2025 Q4	ب
جودة الخدمات (HDI)	2024 UNDP Human Development Report	2024	ب
التوتر المجتمعي	ACLED - Communal Violence Dataset	يناير 2026	أ
ثقة المواطن	7 Arab Barometer Wave (2023)	2023	ب
فعالية الخدمات + سيادة القانون	World Bank Worldwide Governance Indicators	2024	ب
الشفافية المالية (CPI)	2024 Transparency International CPI	يناير 2025	ب
مؤشر السلام (GPI)	Institute for Economics and Peace (IEP)	يونيو 2025	ب
المصفوفة البيئية	لجنة خبراء Delphi - MI Panel	يناير 2026	ج
العلاقات الخارجية (3 أبعاد)	رصد تحريري + EEAS + AU + CEN-SAD	يناير 2026	ج

أ. كمي مباشر: بيانات رسمية منشورة بالمصدر الأصلي، أعلى مستويات الموثوقية.

ب. تقديري موثق: إسقاط أو تقدير من مصدر رسمي معتمد، مع توثيق الافتراضات.

ج. تقييم الخبراء: القيمة تقديرية ومبنية على افتراضات موثقة، تختلف عن البيانات المصدرة المباشرة E-Estimation.

ملحق 3: "حدود العدد التأسيسي"، مع صياغة أكثر طمأنة مثل:

"اعتمد هذا العدد الرتب المئوية لمؤشرات WGI بوصفها درجات معيارية مباشرة، على أن تُختبر في العدد الثاني مقارنةً بالدرجات الخام لضمان استقرار النتائج".

تضمّنت "نشرة المؤشر المغاربي" للربع الأول 2026 عددًا من المختصرات باللغتين الإنجليزية والفرنسية، توضّح هذه القائمة كل مختصر باسمه الكامل بلغته الأجنبية، ومقابلته العربي كما ورد في التقرير، وتم ترتيب المختصرات، حسب المحاور والوظيفة كالآتي:

المختصر	الاسم الكامل بالأجنبية	المقابل العربي كما ورد في التقرير
---------	------------------------	-----------------------------------

محاور المؤشر ومكوّناته

MI	The Maghreb Index	المؤشر المغاربي
EPI	Economic Performance Index	الأداء الاقتصادي
SRI	Social Resilience Index	المرونة الاجتماعية
IRI	Institutional Resilience Index	مرونة المؤسسات
IPI	Institutional Performance Index	مقانة المؤسسات
IEIR	Inter-state and External International Relations Index	العلاقات الخارجية والبيئية

المتغيرات الاقتصادية

CPI	Consumer Price Index	مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم)
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي

المتغيرات الاجتماعية والإنسانية

HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية / جودة الخدمات
GFSI	Global Food Security Index	مؤشر الأمن الغذائي العالمي
ACLED	Armed Conflict Location and Event Data	بيانات الأحداث ومواقع النزاعات المسلحة

المختصر	الاسم الكامل بالأجنبية	المقابل العربي كما ورد في التقرير
---------	------------------------	-----------------------------------

◆ المتغيرات المؤسسية

WGI	World Governance Indicators	مؤشرات الحوكمة العالمية
CPI	Corruption Perceptions Index	مؤشر الشفافية المالية (مكافحة الفساد)
GPI	Global Peace Index	مؤشر السلام العالمي
TI	Transparency International	منظمة الشفافية الدولية

مؤشرات المقارنة والمرجعيات

BTI	Bertelsmann Transformation Index	مؤشر التحوّل (برتلسمان)
FSI	Fragile States Index	مؤشر الدول الهشة
EIU	Economist Intelligence Unit	وحدة الاستخبارات الاقتصادية

المنهجية والأدوات الإحصائية

Min-Max	Minimum-Maximum (normalization method)	معادلة التطبيق (الحد الأدنى - الحد الأقصى)
Δ	Delta (rate of change)	الدلتا - معدّل التغيّر الفصلي
E	Estimation	تقدير (بيانات تقديرية)

⚠ ملاحظة: الاختصار (CPI) في التقرير يحمل دلالتين:

مؤشر أسعار المستهلكين، ويُستخدَم دلالةً على معدّل التضخم؛
 بمعنى CPI = Consumer Price Index
 مؤشر مدركات الفساد، ويُستخدَم قياساً للشفافية المالية؛
 بمعنى CPI = Corruption Perceptions Index